بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

اثر الإدخار من المشاريع الصغيرة علي نجاحها واستدامتها

(ريفي شمال محلية الدمازين- ولاية النيل الازرق)

Effect of Savings from Small Enterprises on Their Success and Sustainability (Northern Rural Damazin Locality – Blue Nile State)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الارشاد الزراعي و التنمية الريفية

إعداد

الغلئب عبد محمد احمد

إشراف

د. شادية الأمين عباس

مارس 2019م

الإستهلال

قال تعالى:

(قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ)

صدق الله العظيم

سورة يوسف الآيات (47-49)

الإهداء

إلى روح والدي العزيز

إلى والدتي الغالية

إلى إخوتي الأعزّاء .....

إلى من تميزوا بالوفاء و تحلوا بالإخاء إلى من كانوا

معي دائما و ابدا علي طريق الخير و النجاح ....زملائي

بالدفعة العاشرة ماجستير

اهدي هذا البحث

شكر وتقدير

قال رسول الله ﷺ:

"من صنع إليكم معروفاً فكافئوه, فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه"

رواه أبو داوود حديث رقم (1672).

وفاءً وتقديراً واعترافاً منّي بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهدا في مساعدة طلابهم في مجال البحث العلمي، و يسرني و يشرفني ان اسطر كل عرفان بالجميل الي الإنسانة الأستاذة الفاضلة

دكتورة/ شادية الأمين عباس

المشرف على هذا البحث وصاحبة الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية، فجزاها الله كل خير. كما اشكر كل الشكر و التقدير الأستاذ /بكري ادم محمد صالح صاحب الفضل الكبير علينا في دراسة الماجستير و اسأل الله ان يكون جهدهما في ميزان الحسنات

المستخلص

تم إجراء هذه الدراسة بأسواق قري شمال الدمازين (البانجديد و الديسة المحطة وهارون المحطة) بولاية النيل الأزرق بهدف التعرف علي اثر الادخار المصاحب للمشاريع الصغيرة علي نجاحها و استدامتها وذلك من خلال التعرف علي الخصائص الشخصية لاصحاب المشاريع الصغيرة و كيفية ادارتها و مدي المامهم بالادخار و ممارسته . بالإضافة الي المعوقات التي تواجههم.

استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي و تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان ، و المقابلة الشخصية و الملاحظة من عينة عشوائية بلغ عددها 50 من اصحاب المشاريع الصغيرة القائمة كمصادر اولية و اعتمد الباحث علي المراجع و التقارير و الدراسات السابقة كمصادر ثانوية . و من ثم تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistical Packages for Social Science (SPSS)** باستخدام الجداول التكرارية و النسب المئويه و توصلت الدراسة الي عدد من النتائج اهمها :

- ✓ 56% من اصحاب هذه المشاريع من الذين لم تتجاوز اعمارهم 40عام و 88% منهم لم يتجاوز مستواهم التعليمي مرحلة الاساس.
- ✓ 58% منهم لا يمتلكون تراخيص من السلطات المحلية.
- ✓ 92% منهم ليس لديهم حسابات و تعاملات مع البنوك.
- ✓ 86% لديهم ادخار ثابت من الارباح و يشارك حولي 36% منهم في صناديق الختة الجماعية.
- ✓ استطاع 74% منهم من تطوير مشاريعهم الصغيرة الحالية و اضافة منتجات جديدة وتوسيع و فتح مشاريع مماثلة بالتوظيف الامثل للمدخرات.
- ✓ من خلال الدراسة اقر 64% منهم ان ارتفاع تكاليف المعيشة و عدم توفر التمويل من اكبر المعوقات التي تواجههم و ساهمت بصورة كبيرة في تاكل المدخرات.
- ✓ بناءا علي تلك النتائج خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات اهمها
  - ضرورة انتظام اصحاب المشاريع الصغيرة في صناديق ادخارية جماعية لزيادة رؤوس اموالهم لسد فجوة المؤسسات التمويلية و البنكية.

- علي السلطات المحلية تخطيط الاسواق الريفية و تسهيل تقديم الخدمات المساعدة.
- يجب علي البنوك و المؤسسات التمويليه الانتشار و فتح افرع و نوافذ في المناطق الريفية و تسهيل عملية فتح الحسابات و التمويل.
- ضرورة اهتمام حكومة الولاية باصحاب المشاريع الصغيرة و ذلك بسن القوانين التي تسهل تنظيمهم في اشكال قانونية و تساعدهم لتطوير المشاريع الصغيرة.

ABSTRACT

This study was carried out in the markets of North Damazin villages (Banjadid, Al Daisa Al Mahatta and Haroun Al Mahatta) in Blue Nile State the study aimed to know the effect of savings from small enterprises on their success and sustainability, through knowing the personal characteristics of their owners and how they manage the small enterprises. And their knowledge about savings and how to make use of it, and obstructions facing them.

The researcher used social survey methods. Data were collected from a random sample of 50 small enterprises owners, using questionnaires, interview & observations to get primary data in addition to secondary data which include references, document, reports & previous research. The data was analyzed using Statistical Packages for Social Science (SPSS). The study came out with several results some of which were mentioned below.

- 56% of the owners of these enterprises were under age of 40 years, and 88% their education did not exceed primary school.
- 58% of them do not have trade licenses from local authorities.
- 92% of them do not have bank accounts and did not deal with banks.
- 86% of them have constant savings from profits and around 36% of them were involved in collective savings (Khata).
- 74% of them developed their existing small businesses, add new products, expand and open similar projects besides using optimal savings.
- Through the study, 64% of them agreed that the high cost of livelihoods and lack of lending are among the biggest obstacles facing them and contributed in the erosion of savings.
- Based on these results, the study came out with many recommendations, some of which were:-

- Necessity to organize small-scale entrepreneur’s owners in collective saving bodies to increase their capital and fill the gap of financial institutions.
- Its important that Local authorities to plan rural markets and facilitate deliver assistance services.
- Banks and financial institutions must spread and open branches and windows in rural areas and facilitate the process of opening accounts and lending process.
- The governments should pay attention to the small enterprises owners and enactment of laws to facilitate organizing them in legal bodies and help them to develop their small enterprises.

فهرس المحتويات

العنوان **رقم الصفحة**

الإستهلال.....أ
الإهداء .....ب
شكر وتقدير .....ج
المستخلص .....د
ABSTRACT..... و
فهرس المحتويات .....ح
فهرس الجداول .....ك
فهرس الأشكال .....ل
الباب الأول **1**
مقدمة البحث..... **1**
(1-1) **مدخل** :..... 1
(2-1) المشكلة الحياتية..... 3
(3-1) المشكلة البحثية 3
(4-1) أهميه البحث..... 4
(5-1) أهداف البحث 4
(6-1) الأسئلة البحثية 4
(7-1) حدود الدراسة و حجم العينة..... 5
الباب الثاني **6**
الفصل الأول..... **6**
مفهوم التنمية الريفية و التنمية المستدامة..... **6**
(1-2) مفهوم التنمية الريفية..... 6
(2-1-2) **التطور** التاريخي لمفهوم التنمية الريفية..... 7
(3-1-2) مفهوم تنمية **المجتمع**..... 7
(4-1-2) مفهوم التنمية الريفية **المتكاملة**..... 7
(5-1-2) مفهوم التنمية الريفية **المستدامة**..... 8
(6-1-2) مفهوم التنمية المستدامة..... 8
(7-1-2) أبعاد ومكونات التنمية المستدامة 10
الفصل الثاني..... **12**
الإدخار..... **12**
(1-2-2) مفهوم الادخار 12
(2-2-2) تعريف الإدخار..... 13
(3-2-2) **دوافع الإدخار** 13
(4-2-2) أهداف الإدخار 14
(5-2-2) **أنواع الإدخار**..... 15
(6-2-2) **دور الإدخار في النشط الإقتصادي** 15

(2-2-7) العوامل المؤثرة على الإدخار وأسباب ضعفه في الدول النامية 16
الفصل الثالث 18
المشروعات الصغيرة 18
(2-3-1) مفهوم المشروعات الصغيرة 18
(2-3-2) التصنيفات الدولية للمشروعات الصغيرة 19
(2-3-3) المعايير الدولية لتعريف المشروعات الصغيرة 20
(2-3-4) معايير التفرقة بين المنشآت الصغيرة والمنشآت الكبيرة 20
(2-3-5) معايير تعتمد على الفروق الوظيفية 23
(2-3-6) معايير تعتمد على تحليل مكونات المنشآت الصغيرة 24
الفصل الرابع 26
بعض التجارب الدولية و المحلية في مجال المشروعات الصغيرة 26
(2-4-1) مقدمة 26
(2-4-2) تجربة الصين الشعبية في تحقيق التنمية الاقتصادية 26
(2-4-3) التجربة المصرية 28
(2-4-3-1) التعريف 28
(2-4-3-2) الخطط والسياسات 29
(2-4-4) واقع المشروعات الصغيرة فى السودان 30
الباب الثالث 32
منهجية البحث 32
(3-1) منطقة البحث 32
(3-2) المناخ والبيئة 32
(3-3) السكان و النشاط الاقتصادي 33
(3-4) مجتمع البحث 33
(3-5) منهج البحث 33
(3-6) عينة البحث 33
(3-7) ادوات جمع البيانات 33
(3-8) تحليل البحث 34
(3-9) العقبات التي واجهت الباحث 34
الباب الربع 35
التحليل، المناقشة و تفسير النتائج 35
(4-1) النوع الاجتماعي 35
(4-2) التوزيع العمري 36
(4-3) المستوي التعليمي 37
(4-4) الحالة الاجتماعية 38
(4-5) عدد افراد الاسرة (حجم الاسرة) 39
(4-6) عمر ممارسة النشاط التجاري بصورة عامة 40
(4-7) نوع النشاط الممارس 41
(4-8) عمر المشروع الصغير الحالي 42
(4-9) تراخيص المشاريع الصغيرة من السلطات المحلية 43

(4-10) طبيعة النشاط التجاري الممارس في المشروع الصغير 44
(4-11) عدد العاملين في المشروع الصغير 45
(4-12) مصدر فكرة المشروع الصغير 46
(4-13) مصدر تمويل المشروع الصغير 47
(4-14) امتلاك اصحاب المشروعات الصغيرة لحسابات في البنوك..... 48
(4-15) تمكن اصحاب المشاريع الصغيرة من الوصول لخدمات التمويل من البنوك و المؤسسات التمويلية الاخري 49
(4-16) الادخار لدي اصحاب المشاريع الصغيرة..... 50
(4-17) نوع و مواقيت الادخار..... 51
(4-18) المشاركة في صناديق الختة المحلية 52
(4-19) معدل الادخار من صافي الارباح 53
(4-20) بنود و مجالات صرف المدخرات..... 54
(4-21) التطور الذي حدث للمشاريع الصغيرة منذ انشائها و استغلال المدخرات في التطوير..... 55
(4-22) الانجازات الاخري التي حققها اصحاب المشاريع الصغيرة من المدخرات..... 56
(4-23) اهتمام المجتمع المحلي بالادخار كثقافه عامة 57
(4-24) استخدام اصحاب المشروعات الصغيرة للسجلات و الرصد و التدريب في ادارة المشروعات الصغيرة 58
(4-25) الاجسام القانونية التي تضم اصحاب المشروعات الصغيرة..... 59
(4-26) امكانية تقديم النصح باهمية الادخار وضرورة ممارسته..... 60
(4-27) مقارنة علاقة الادخار الثابت و عمر المشاريع الصغيرة و تحقيق الانجازات..... 61
(4-28) أهم المعوقات التي تواجه اصحاب المشاريع الصغيرة و تحول دون الادخار 62
(4-29) أهم توصيات المستهدفين..... 63
الباب الخامس 64
ملخص النتائج ، الخلاصة و التوصيات 64
(5-1) ملخص النتائج 64
(5-2) الخلاصة..... 66
(5-3) التوصيات 67
المراجع..... 68
الملاحق..... 70

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصحة
جدول (4-1)	يوضح النوع	35
جدول (4-2)	يوضح اعمار المستهدفين	36
جدول (4-3)	يوضح المستوي التعليمي	37
جدول (4-4)	يوضح الحالة الاجتماعية	38
جدول (4-5)	يوضح عدد افراد الاسرة	39
جدول (4-6)	يوضح بداية النشاط التجاري	40
جدول (4-7)	يوضح نوع النشاط	41
جدول (4-8)	يوضح عمر المشروع الحالي	42
جدول (4-9)	يوضح التراخيص من السلطات المحلية للمشاريع	43
جدول (4-10)	يوضح طبيعة النشاط	44
جدول (4-11)	يوضح عدد العاملين بالمشروع	45
جدول (4-12)	يوضح مصدر فكرة المشروع	46
جدول (4-13)	يوضح مصدر تمويل المشروع	47
جدول (4-14)	يوضح امتلاك حساب بالبنك لأصحاب المشاريع	48
جدول (4-15)	يوضح التمويل من البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى	49
جدول (4-16)	يوضح الادخار ثابت	50
جدول (4-17)	يوضح نوع و مواقيت الادخار	51
جدول (4-18)	المشاركة صندوق محلي (ختة)	52
جدول (4-19)	يوضح معدل الادخار من صافي الارباح	53
جدول (4-20)	يوضح بنود صرف المدخرات المتراكمة	54
جدول (4-21-1)	يوضح تطوير المشروع منذ إنشائه	55
جدول (4-21-2)	يوضح المدخرات التيتم اتغلالها في تطوير المشروع	55
جدول (4-22)	انجازات التي تحققت من خلال المشروع	56
جدول (4-23)	اهتمام المجتمع المحلي بالادخار كثقافه عامة	57
جدول (4-24)	يوضح استخدام دفاتر حسابات الأرباح والخسائر و مدي تدريبهم في الادارة	58
جدول (4-25)	يوضح وجود اجسام قانونيه تمثل اصحاب المشروعات الصغيرة	59
جدول (4-26)	يوضح امكانية تقديم النصح بضرورة الادخار	60
جدول (4-27)	اهم المعوقات التي تواجه اصحاب مشروعات الصغير وتحول دون الادخار بصورة عامة	62
جدول (4-28)	اهم التوصيات التي اوصي بها المستهدفين	63

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
الشكل (4-1)	يوضح نوع النشاط	41
الشكل (4-2)	يوضح التمويل من البنوك و مؤسسات التمويل الاخري	49
الشكل (4-3)	يوضح الانجازات الاخري التي تحققت من خلال المشروع	56
الشكل (4-4)	يوضح المقارنة بين الذين لديهم ادخار ثابت و الذين ليس لديهم ادخار ثابت و علاقة ذلك بتطوير مشاريعهم	61

الباب الأول

مقدمة البحث

(1-1) مدخل :

تمثل المشروعات الصغيرة عصب الاقتصاد فى كثير من دول العالم، ليس فقط لأنها توفر فرص عمل و لكن لأنها تغذى الصناعات الكبيرة باحتياجاتها، يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها، وكذلك المشاريع المتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد – على الصعيدين الرسمي والأهلي –بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل. (المحروق، 2006م)

إن المشروعات الصغيرة تتبوأ مكانة مهمة في جميع الدول الصناعية و أكثر أهمية في البلدان النامية، باعتبارها بلدان تعيش حالة من التراجع الصناعي وسوء الإدارة للموارد الطبيعية و البشرية التي تمتلكها هذه الدول، كون غالبية صادرات هذه الدول من المواد الطبيعية الخام و غير المصنعة وبعض المنتجات الزراعية، بما يعمق التبعية للدول الصناعية الكبرى.

وقد وجدت هذه المشروعات مختلف أشكال الرعاية والمساندة، من القطاعين العام والخاص لمساهمتها الكبيرة في قطاع الصناعة، فعلى سبيل المثال تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 90 % تقريباً من المنشآت في العالم وتوظف من (50– 60%) من القوى العاملة في العالم. فكان لابد من توفير الدعم بمختلف أشكاله لهذه القطاعات الحيوية نظراً لأهميتها، وحتى تتخلص من أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ألا وهي عدم قدرة أصحابها على توفير

التمويل اللازم لاستمرارية نشاطها، وعدم قدرتهم أيضاً على توفير الضمانات التقليدية الكافية التي تشترطها البنوك التجارية لتقديم التمويل لها. فالبنوك التجارية تسهم عادةً بالمشاريع الكبيرة، وتفضل التعامل وتقديم القروض لها، بسبب انخفاض درجة المخاطرة لدى هذه المشروعات من ناحية، ولسهولة تعامل البنوك معها من ناحية ثانية، ولقدرتها على توفير الضمانات المطلوبة من ناحية ثالثة، أو لوجود أهداف واهتمامات مشتركة. (المحروق، 2006م)

تحظى المشروعات الصغيرة حاليا بقدر كبير من الاهتمام من جانب صانعي القرارات وذلك بناءاً على المتغيرات الدولية التي يشهدها العالم في الوقت الحالي والتحديات المختلفة المعقدة التركيب التي تقف أمام تحقيق التنمية الشاملة بالوطن العربي. و تحتل المشروعات الصغيرة بأنواعها المختلفة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة, بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية, وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية.

ولقد اهتمت العديد من دول العالم المتقدمة و النامية بإقامة و دعم المشروعات الصغيرة التي تعد المجال الأساسي والمهم لاستيعاب الكثير من منتجات المشروعات الكبيرة بما يحقق نوعاً من التشابك المتبادل بين النوعين من المشروعات. وفي الوقت الحاضر تحظى المشروعات الصغيرة وخاصة الصناعية منها باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم.

وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشروعات أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول, فقد قامت العديد من الدول مثل اليابان والصين والولايات المتحدة وألمانيا وغيرها بدعم وتشجيع هذا النوع من المشروعات وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

بالرغم من الجهود الإنمائية التي تمت من قبل العديد من الدول النامية إلا أنها ما زالت تعاني من بعض المشكلات الاقتصادية المختلفة ومن أهمها انخفاض متوسط دخل الفرد، ومستوى المعيشة، وزيادة معدلات البطالة وزيادة المديونية. ومع تعقد هذه المشكلات وتفاقمها تزايد الإحساس بضرورة الاعتماد على الذات، وتعبئة الموارد المحلية وإفساح المجال للقطاع الخاص لدور أكبر في عمليات التنمية.

لقد لمست معظم الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار, إذ تعد المدخرات الوطنية الدعامة الأساسية للاستثمار, لذا عملت هذه الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية بما يتفق وأهداف الدولة وبما يعود على المجتمع بالنفع العام. (المبيريك، والشمري، 2006).

ولقد أظهر التطور الاقتصادي أن لصغار المدخرين أهمية كبيرة فيما يمكن أن يُحصل عليه من تجميع مدخراتهم التي تفوق في حالات كثيرة المدخرات التي تُجمع من القلة من ذوي الدخول الكبيرة ولا سيما بعد أن نمت الطبقة العاملة والفئات المتوسطة, من ناحية, وبعد أن ضغطت المطالب والنفقات المتزايدة للدولة, من ناحية أخرى. وإذا كانت أهمية الادخار أساساً للاستثمار, سواء للفرد أو للدولة أوضح ما تكون في الأحوال العادية, فإنها أشد وضوحاً وأكثر إلحاحاً في مراحل التنمية والتطور, إذ تؤدي المدخرات خدمات جليلة للفرد وللدولة. (جبرا 2015م).

ففيما يتصل بالفرد تهيئ هذه المدخرات عوامل الأمان للمستقبل, ذلك أنه بإيداعها أو باستثمارها في أي من الأوعية الادخارية أو الاستثمارية يحصل منها على عائد مجز إما أن ينفقه في مواجهة مطالبه المتزايدة وإما أن يزيد به مدخراته واستثماراته. وتوجه الدولة هذه المدخرات إلى الإنفاق على مشروعات جديدة تزيد من دخول الأفراد وتفتح لهم آفاقاً جديدة وفرصاً أكبر للعمل والخدمة.(المرجع السابق) .

(2-1) المشكلة الحياتية

تعتبر المشروعات الصغيرة هي عصب الاقتصاد في كثير من دول العالم و كذلك السودان ليس فقط انها توفر فرص عمل و لكن لانها تغذي الصناعات الكبيرة باحتياجاتها و مساهمتها بصورة كبيرة في مكافحه الفقر وسط المجتمعات الريفية بتشغيلها لقطاع عريض من السكان.

وعلي الرغم من تلك الاهمية الا انه لا تزال هنالك تحديات عديدة تواجه اصحاب المشروعات الصغيرة تعيق تقدمها و نجاحها و استمراريتها ومن تلك التحديات هو ضعف وعي اصحاب المشاريع الصغيرة باهمية الادخار و تاثيره علي نجاحها و تطويرها و استمراريتها. فكثير من هذة المشروعات تبدأ بداية قوية وتنتهي فى غضون شهور من بدئها رغم توافر رأس المال اللازم وتوافر مقومات التسويق، والسبب أن اصحاب المشاريع الصغيرة لا يبدون اهتماما بالادخار المصاحب للمشروعات الصغيرة .

(3-1) المشكلة البحثية

ما هو اثر الادخار المصاحب للمشاريع الصغيرة علي نجاحها و استدامتها في اسواق قري ريفي شمال محلية الدمازين.

(4-1) أهميه البحث

تكمن اهميه البحث باهميه الادخار عموما و علي وجه الخصوص لدي اصحاب المشاريع الصغيرة و بيان المشروعات الصغيرة و انواعها و الربط بين نجاح و ديمومة المشروعات بالادخار المصاحب و كذلك شرح سياسات عمل المشروعات الصغيرة و فقا لمنظومة بعض الدول و بالاضافة لندرة هذة البحوث التي تهتم بالربط بين الادخار و نجاح المشاريع الصغيرة و استدامتها و خاصة في الريف .

(5-1) أهداف البحث

يهدف هذا البحث الي تحقيق ما يلي:

1- التعرف علي انواع المشروعات الصغيرة و كيفيه ادارتها باسواق قري شمال الدمازين بولاية النيل الازرق.

2- التعرف علي الخصائص الشخصيه و المهنيه لاصحاب المشروعات الصغيرة بمنطقة الدراسة.

3- معرفه مدي المام اصحاب المشاريع باهمية الادخار.

4- التعريف باهمية الادخار ودوره في تطوير و ديمومه المشاريع الصغيرة.

5- الحصول علي معلومات تعين اصحاب المشروعات الصغيرة علي انجاح المشروعات الصغيرة.

6- ابراز مجهودات بعض الدول في تطوير المشروعات الصغيرة و اصحابها.

7- التحقق من المشاكل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والتي تضعف من فاعليتها, وكيفية مواجهتها, والحلول والبدائل الملائمة لعلاج المشاكل التي تقف حائلاً دون تطور المشاريع الصغيرة .

(6-1) الأسئلة البحثية

- ما طبيعة المشروعات الصغيرة التي تم تنفيذها في تلك المنطقة؟
- هل للادخار المصاحب للمشارع الصغيرة دور في نجاح و استدامه هذة المشاريع ؟
- هل هنالك وعي و المام من قبل اصحاب المشاريع الصغيرة باهمية الادخار ؟
- هل هنالك علاقه بين عدم الادخار المصاحب وعدم نجاح المشاريع الصغيرة؟
- هل هنالك علاقه ايجابيه بين الادخار و تطور المشاريع الصغيرة الرائده؟

- هل للدولة دور في تطوير المشروعات الصغيرة ؟

(1-7) حدود الدراسة و حجم العينة

شملت الدراسه اصحاب المشاريع الصغيرة باسواق البانجديد و الديسة المحطة و هارون المحطة بقري الريف الشمالي لمحلية الدمازين في الفترة الزمنبة من 2010- 2018م حيث يبلغ عدد اصحاب تلك المشاريع الصغيرة في الاسواق المستهدفة حوالي 500 شخص و تم اختيار عينة قوامها 10% من جملة اصحاب المشاريع الصغيرة و تم استخدام العينة العشوائية البسيطة لاختيار الاشخاص المستهدفين في الاسواق.

الباب الثاني

الفصل الأول

مفهوم التنمية الريفية و التنمية المستدامة

(1-2) مفهوم التنمية الريفية

تعني التنمية الريفية في مضمونها الشامل إلى إحداث تغيير إرتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية الريفيه اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئيا بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطاً وتنفيذاً و تقويماً، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات، وتكامل جهود التنمية على المستوى القومي. (ميلك و لاتيوس1981)

وبما أن المجتمعات الريفية في أغلب دول المنطقة العربية هي بمثابة مجتمعات زراعية، فإن مضمون التنمية الريفية في هذه الدول يستوعب في جوهره التنمية الزراعية مضافاً إليها مهام ترقية مختلف نواحي الحياة بالريف .وآما جاء في التعريف الذي تبنته دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة و منظمة اليونسكو(2003) فإن" التنمية الريفية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة والتعليم و البنية التحتية والصحة وبناء القدرات والمؤسسات الريفية. والتنمية الريفية، في مفهومها الواسع المتكامل، لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لا بد من تكاملها لإحداث التنمية الريفية المستدامة في المنطقة العربية، ومن هذه الأبعاد:

- ✓ البعد الإقتصادي الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الإقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الإقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ✓ البعد الاجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقراً.
- ✓ بعد التنمية البشرية الذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.
- ✓ البعد البيئي الذي تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور بما في ذلك الماء والأرض والكائنات

الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن إستدامة عطائها لمصلحة الإنسان وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة.

(2-1-2) التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية

تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخياً عبر عدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الإجتماعية في المجتمعات المحلية عبر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة الذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة.

(3-1-2) مفهوم تنمية المجتمع

برز مفهوم تنمية المجتمع إلى حيز الوجود في أواخر الأربعينات من القرن الماضي حيث تبناه مؤتمر كامبردج للتنمية الذي إنعقد في عام ١٩٤٨ لتدارس إحتياجات التنمية في المستعمرات البريطانية التي كانت في ذلك الوقت تعد تدريجياً للحصول على الإستقلال السياسي من بريطانيا العظمى .وجاء في التعريف الذي تبناه ذلك المؤتمر بأن تنمية المجتمع " الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي جميعه على أساس من المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة منه ما أمكن، فإذا لم تظهر هذه المبادرة تلقائياً فينبغي الإستعانة بالأساليب المنهجية العلمية لبعثها واستثارتها بطريقة تحقق الإستجابة الفعالة وعليه فإن مفهوم تنمية المجتمع يؤطر لبرامج التنمية الإجتماعية المعتمدة أساساً على المشاركة الشعبية والعون الذاتي .ولقد تعثرت برامج تنمية المجتمع في الكثير من دول المنطقة العربية لتركيزها على التمويل الذاتي من أجل تقديم الخدمات الإجتماعية وإغفالها للمشاريع الإنتاجية ذات المردود الإقتصادي التي من شأنها أن تمكن سكان المجتمعات المحلية من مواصلة الدعم المادي للبرامج الاجتماعية. (مؤتمر كامبردج 1948)

(4-1-2) مفهوم التنمية الريفية المتكاملة

يتأسس مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية، وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة .وتتضمن مشاريع التنمية الريفية المتكاملة بشكل عام أنشطة إنتاجية زراعية تهدف إلى الحد من الفقر من خلال زيادة دخل الأسر الريفية .وتساهم منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الغير حكومية في تمويل الكثير من مشاريع التنمية الريفية المتكاملة في المنطقة العربية .ولقد تبنت الحكومات الوطنية في كثير من دول المنطقة برامج التنمية الريفية المتكاملة كآلية لتقديم خدمات محورها الأساسي إقتصادي إنتاجي تتكامل معه مكونات خدمية ذات طبيعة إجتماعية.

(تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2002م)

(2-1-5) مفهوم التنمية الريفية المستدامة

يستهدف مفهوم التنمية الريفية المستدامة توفير سبل المعيشة المستدامة في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية الزراعية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر و "زيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر ومنظماتهم وزيادة سبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الأرض وفرص العمل والإئتمان والتعليم والصحة".

(المؤتمر الدولي للبيئة و التنمية 1992)

(2-1-6) مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مصطلح " التنمية المستدامة" علي الساحة الدولية والمحلية لكي يجد طريقه وسط عديد من المصطلحات المعاصرة مثل العولمة، صراع الحضارات، الحداثة، ما بعد الحداثة، التنمية البشرية، البنيوية، الجينوم، المعلوماتية، ... وغيرها من التعبيرات التي يجب علينا فهمها لكي نجد لغة خطاب مع العالم، وأيضا لكي يكون لدينا الوعي بمفهوم هذه المصطلحات ولا يكون عندنا لبس أو خلط للأمور

وجدير بالذكر، أنه قبل تداول استخدام مفهوم "التنمية المستدامة" في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم، كان المفهوم السائد هو "التنمية "بمعناها التقليدي، وقد برز مفهوم "التنمية" بعد الحرب العالمية الثانية وحصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي، وذلك حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكد على أن ما تعاني منه دول العالم الثالث من فقر وجهل إنما هو نتاج لتخلفها – وليس لاستعمارها لسنوات طويلة – ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث أن تتجاوز حالة التخلف وتلحق بالدول المتقدمة.

ولقد كَثُرَ استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول مَنْ أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وقد صنفت التعاريف التي قيلت بشأن التنمية المستدامة إلى صنفين، هما:

الصنف الأول: تعاريف مختصره

سُميت هذه التعاريف بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وفي الحقيقة أن هذه التعاريف هي أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي ومنها

–التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.

–التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.
–التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

(تقرير مستقبلنا المشترك **الامم المتحدة** 1987م)

الصنف الثاني: تعاريف أكثر شمولاً، ومنها:

وفقاً لأحد التعريفات فإنَّ التنمية المستدامة (Sustainable Development) تعرف بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية. فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.

وقد عرف تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها 'التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع احتياجاتها." (لمرجع السابق)

وتعرف منظمة الأغذية **والزراعة** العالمية (**الفاو**) التنمية المستدامة

التنمية بانها هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية." (الفاو 1989)

يتضح لنا أن التنمية المستدامة في الواقع هي "مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع"، حيث تُمكّنُ التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي .

(تقرير مستقبلنا المشترك **الامم المتحدة** 1987م)

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه رغم شمولية مفهوم التنمية المستدامة واشتمالها على جوانب اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وبيئية وغيرها إلاّ أنّ التأكيد على البعد البيئي في فلسفة ومحتوى التنمية المستدامة، إنّما يرجع إلى أن إقامة المشروعات الاقتصادية الكثيرة والمتنوعة يجهد البيئة سواء من خلال استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنضوب أو من خلال ما تحدثه هذه المشروعات من هدر أو تلويث للبيئة، ومن ثمّ تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها سلامة البيئة، وتعطي اهتماماً متساوياً ومتوازياً للظروف البيئية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتكون حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.

أن عملية دمج الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات البيئية في عمليات صنع واتخاذ القرارات المختلفة هو بمثابة الطريق السليم لتحقيق التنمية الاستدامة، فالاعتبارات البيئية التي يشملها قرار ما لا تمثل – بالضرورة – تضاد مع الاعتبارات الاقتصادية التي يهدف إليها هذا القرار. فعلى سبيل المثال، فإنَّ السياسات الزراعية والتي تعمل على حفظ نوعية الأراضي الزراعية بهدف تحسين آفاق التنمية الزراعية على المدى البعيد، كما أن زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد من شأنها أنْ تخدم الأهداف البيئية.

(2-1-7) أبعاد ومكونات التنمية المستدامة

لقد ذكرنا آنفاً أن "فكرة التنمية المستدامة" تم التصديق عليها رسمياً في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في "ريو دي جانيرو" عام 1992م؛ حيث أدرك القادة السياسيين – في هذا المؤتمر– أهمية فكرة التنمية المستدامة، لا سيما أنهم قد أخذوا في اعتبارهم أنه ما زال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت ظل الفقر، وأن هناك تفاوتاً كبيراً في أنماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية وتلك الفقيرة، إضافة إلى أن النظام البيئي العالمي يعانى من ضغوط حادة، كل هذه الأمور استدعت ضرورة إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للفقراء ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية، وبالفعل استجابت الدول سواء النامية أو الصناعية، واقترحت البلدان النامية صياغة ما يسمى عهد جديد من النمو لمعالجة قضايا الفقر والمشاكل التي تعانى منها الدول الأقل فقراً، وأما بالنسبة للدول الصناعية، فقد ارتأت ضرورة بذل الجهود المضنية من أجل زيادة الطاقة والمواد الفعالة والكافية إضافة إلى إحداث تحول في النشاط الاقتصادي لتخفيف حدة الثقل من على كاهل البيئة .

مكونات وأنماط الاستدامة:

توجد عدة أنماط للاستدامة تمثل مكونات التنمية المستدامة، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

(قمة الارض 1992م)

- **الاستدامة المؤسسية**

تُعني الاستدامة المؤسسية بالمؤسسات الحكومية وإلى أي مدى تتصف تلك المؤسسات بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء دورها في خدمة مجتمعاتها وحتى يمكن أن تؤدي دورها في تحقيق التنمية المستدامة، بجانب دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وإلى أي مدى يكون لتلك المؤسسات دور في تنمية مجتمعاتها، وبجانب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ما مدى مشاركة القطاع الخاص متمثلاً في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط وخدمة أهداف التنمية بتلك المجتمعات.

- **الاستدامة الاقتصادية**

توصف التنمية بالاستدامة الاقتصادية عندما تتضمن السياسات التي تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع وأداء الدور المنتظر منها، وتكون في نفس الوقت سليمة من الناحية الإيكولوجية فالتنمية الزراعية والريفية – على سبيل المثال – تتسم بالاستدامة عندما تكون سليمة من الناحية الإيكولوجية وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية ومناسبة من الناحية الثقافية، وأن تكون إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل، وتعالج التنمية الزراعية والريفية المستدامة بحكم تعريفها قطاعات متعددة لا تشمل الزراعة فقط بل المياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي.

- **الاستدامة البيئية**

يُقصد بالاستدامة البيئية بأنها قدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة سليمة، لذلك يتمثل هدف الاستدامة البيئية في التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي، وتتطلب الاستدامة تغذيته بشكل طبيعي، بمعنى أن تكون الطبيعة قادرة على تجديد التوازن البيئي، ويمكن أن يتحقق ذلك بدمج الاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية حتى لا يتم إلحاق الأضرار برأس المال الطبيعي وذلك كحد أدنى .

الاستدامة البشرية المستدامة:

بدأ الاهتمام واضحاً الآن بمدى ارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة، حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، وبالتالي فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة والذي يحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر، حيثُ أنّه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية. (قمة الارض 1992م)

الفصل الثاني

الإدخار

(1-2-2) مفهوم الادخار

الادخار ظاهرة قديمة قدم إدراك الإنسان وهي تعني الاحتفاظ بالشيء في وقت الرخاء لوقت الشدة، وقد ضرب الله لنا مثلاً في كيفية تنظيم موارد البلاد والاستعانة بالرخاء على الشدة على لسان نبيه يوسف، قال تعالى: {قال تزرعون سبع سنين دأبًا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون} يوسف: الايه 47، وهي من الفضائل والسلوكيات الحميدة التي يعلمنا إياها ديننا الحنيف، وهاهي مجتمعاتنا الإسلامية اليوم بأمس الحاجة إلى تفعيل وتوظيف وتطبيق هذه الفضيلة على ارض الواقع لان كثير من المسلمين اليوم بأمس الحاجة إلى اقل القليل والسبب في ذلك هو ترك هذه الفضيلة وإهمالها والنزوع نحو البذخ وعدم الحرص على توظيف أموالهم كادخارات في المصارف الإسلامية تعمل على سد حاجات المجتمعات الفقيرة على شكل مشاريع استثمارية وقروض استهلاكية حسنه تسد حاجه المعوزين والفقراء.

ومن المفيد تعريف المفهوم تعريفا لغويا واصطلاحيا، فالادخار لغةً: من ادخر الشيء: جمعه وحفظه. ويقال: فلان لا يدخر عنك وسعا: أي: يبذل كل ما يستطيع. والادخار اصطلاحا:"هو الاحتفاظ بجزء من الكسب لوقت الحاجة إليه في المستقبل" (لسان العرب –بن منظور 302/4)

ولهذه الفضيلة اصل واضح جلي في شريعتنا الغراء حيث ورد في الأثر : عن نبينا الكريم قوله عليه الصلاة والسلام: "رحم الله امرأ اكتسب طيباً، وأنفق قصداً، وقدم فضلا ليوم فقره وحاجته".وقال صلى الله عليه وسلم ايضا: "إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ" (متفق عليه)، وهنا يجب على المرء أن يفرق بين فضيلة الادخار التي حبب إليها الإسلام ورغب بها وبين الاكتناز هذه الصفة المذمومة حيث أن الادخار وسيلة من وسائل سد الحاجة للفرد والأسرة والمجتمع وكذلك وسيلة لتوفير السيولة المطلوبة للمصارف إضافة إلى أنها احتياط نقدي لمواجهه الطوارئ المصرفية والأزمات المالية، بينما الاكتناز هو إخراج للنقود من دائرة الفعل الاقتصادي وحرمان المجتمع منها وتعطيلها على المساهمة في إنعاش وتحريك عجلة الاقتصاد، قال تعالى :" والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم. يوم يحمى عليها في نار جهنم فتُكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون". [التوبة: 34–35، وهذا الوعيد مرده إلى الاكتناز ناجم عن البخل وعن حرمان العباد المستحقين من الحقوق المفروضة على المال كالزكاة والصدقة وغيرها. وتقع مسؤولية الاهتمام بموضوع الادخار على عاتق الأسرة والدولة معا حيث يفترض تعليم الأولاد منذ الصغر أهمية الادخار وقيمته من خلال توفير حصالة صغيرة للطفل يضع فيها ما يزيد عن حاجته من

مصروفه الشخصي يستعملها عندما يحتاج اليها وفق حاجات ضرورية او هامة تبينها له الأسرة ومن هذا المستوى نستطيع القياس حتى نصل إلى مستوى ميزانية وثروات الدولة والأمة بشكل عام. ويعتبر الادخار واحدا من أهم وسائل تحسين المعيشة وزيادة الثروة وفيه محاكاة لفطرة الإنسان وحبه للمال ورغبته في الاحتفاظ به ولكنها وسيلة مباحه منضبطة وفق ما أراد الله دون بخل او تقتير حيث يقول عز وجل: {والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً] الفرقان: 67. وكذلك فان الادخار فضيلة تساهم في بث الشعور بالمسؤولية والإحساس بالواجب لدى المدخر وكذلك تنمي عنده الرغبة في المشاركة الاقتصادية وتحبب إليه المساهمة في بناء اقتصاده الخاص واقتصاد بلاده، وتجعله يشعر بقيمة نفسه وبأهميته كشخص فاعل في المجتمع ، لذا يجب الحرص على تنميتها لدى الأفراد وتوفير السبل المناسبة لهم لممارستها كتوفير الأوعية الادخارية المناسبة لهم من قبل المصارف إضافة إلى فتح النوافذ والفروع القريبة من مناطق سكناهم والوصول إليهم في مواقعهم، وتعتبر المدخرات من أهم سبل التنمية في الاقتصاديات المختلفة وقد أدركت أهميتها الشعوب والأمم وطبقتها على ارض، ونحن كمسلمين مأمورين بها فنحن أولى بتطبيق هذه الفضيلة من غيرنا لأنها توجيه الشارع الحكيم الذي يعلم خير الإنسان ومصلحته في كل ما يأمره به من أوامر أو نواهي. (طشطوشي 2010م)

(2-2-2) تعريف الإدخار

الإدخار ظاهرة إقتصادية أساسية في حياة الأفراد و المجتمعات و هو فائض الدخل عن الإستهلاك أي أنه الفرق بين الدخل و ما ينفق على سلع الإستهلاك و الخدمات الإستهلاكية. (العوضي1981م)

(2-2-3) دوافع الإدخار

تقوم عملية الإدخار على دعامتين أساسيتين هما : القدرة الإدخارية و الرغبة الإدخارية. فالقدرة لإدخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل و هي تحدد بالفرق بين حجم الدخل و حجم الإنفاق، و يتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد و سلوكه و تصرفاته، و من ثم فإن القدرة الإدخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر و تتغير بتغير لظروف. أما الرغبة الإدخارية فهي مسألة نفسية تربوية تقوى و تضعف تبعا للدوافع التي تدعوا للإدخار ومقدار تأثر الفرد والطبقات الإجتماعية بهذه الدوافع.

وأهم الدوافع النفسية للإدخار هى عطالة معينة في الإستهلاك عندما يرتفع الدخل و الرغبة في تنظيم النفقات تبعا للتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة في المركب (دخل- حاجة) و الرغبة في الإثراء. (كينز 1936م)

أما الظروف التي تحدد درجة نشاط الدوافع الموضوعية فهي بالدرجة الاولى : الدخل – معدل الفائدة

–النظام المالي– درجة الإستقرار الإجتماعي و الدولي– والنظام الإقتصادي –النظام الإجتماعي.
الدخل : يعد الدخل عاملا أساسيا في زيادة الإدخار أو إنخفاضه، فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الإستهلاك سيزداد، ولكن الإدخار سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الإستهلاك، وهذا يعد بنظر كينز قانونا نفسيا أساسيا .

- **معدل الفائدة:** يختلف الإقتصاديون فيما بينهم حول تأثير معدل الفائدة على تكون الإدخار في الإقتصاد الوطني، ففريق منهم يرى أن إنخفاض معدل الفائدة يسهم في إرتفاع حجم الإدخار نتيجة للزيادة التي يحدثها الإتخفاض في حجم الإستثمار وفي الدخل القومي، وعلى النقيض من ذلك يرى فريق اخر أن إرتفاع معدل الفائدة يقود إلى إنخفاض حجم الإدخار نتيجة للنقص الذي يحدثه ذلك الإرتفاع في حجم الإستثمار وفي الدخل القومي إذا الدخل في نهاية المطاف هو مصدر كل الإدخار.
- **النظام المالي** : إذا عمدت الدولة إلى زيادة الضرائب على الدخول إنخفض حجم مدخرات الأفراد، وعلى العكس إذا عمدت الدولة إلى تخفيض الضرائب فقد يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على الإدخار.
- درجة الإستقرار الإجتماعي والدولي: تؤثر التوقعات التي تحدث في أوقات الأزمات الإقتصادية و الحروب في حجم الإدخار فتوقع الأفراد حدوث نقص في إنتاج سلعة إستهلاكية معينة يؤدي إلى تهافتهم على شرائها بكميات وافرة تكفي لإحتياجاتهم مستقبلا مما يؤدي إلى نقص المدخرات
- النظام الإقتصادي – الإجتماعي: النظام الإقتصادي–الإجتماعي هو الذي في النهاية يهدف الي توزيع الدخل على طبقات المجتمع، فهناك فارق كبير في مصدر المدخرات بين بلدان المجتمع الرأسمالي و المجتمع الإشتراكي.

ففي ظل الرأسمالية تتكون المدخرات من إدخار أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة بالدرجة الأولى.أما في ظل الإشتراكية حيث يعاد توزيع الثروة و الدخل توزيعا عادلا بما يحقق تقليل الفوارق بين الطبقات إلى أدنى حد ممكن، فإن القاعدة الشعبية يرتفع نصيبها تدريجيا في الدخل القومي فيزداد ادخارها.

(4-2-2) أهداف الإدخار

– تحقيق المزيد من الإنماء في مختلف مجالات التنمية .

– تحقيق أرباح و عائدات تنمي الإقتصاد الوطني لأن الأموال المدخرة موجهة إلى الإستثمار.
(كينز 1936م)

– الحد من إرتفاع الأسعار أي محاربة التضخم و الزيادة من عرض السلع و الخدمات.

–خلق تنمية إجتماعية كإمتصاص البطالة و تحسين مستوى الخدمات لأن الإدخار موجه إلى الإستثمار.

–الحد من الإستهلاك الترفي و البذخ وهذا يحقق إستقرار إجتماعي من خلال مواجهة المشكلات المستقبلة

(2-2-5) أنواع الإدخار

يمكن تقسيم الإدخار في الإقتصاد الحديث إلى قسمين: الإدخار الإختياري و الإدخار الإجباري.

1- الإدخار الإختياري

وهو الإدخار الحر الذي بقوم به الفرد طوعا وإستجابة لإرادته ورغبته نتيجة لموازنته بين وضعين: وضع إقدامه على إنفاق دخله ووضع إمساكه عن هذا الإنفاق.

وتسهم جملة من الإجراءات و السياسات في زيادة حجم الإدخار الحر عن طريق إيجاد الوعي الإدخاري لدى المواطنين وتنمية, ودعم الطمانينة و الثقة بالإدخار, وتطوير المؤسسات الإدخارية وتوسيعها وتحسين خدماتها .

2- الإدخار الإجباري

وهو إدخار يجبر عليه الأفراد نتيجة لمقتضيات قانونية أو لقرارات حكومية أو قرارات الشركات. وقد إنتشر الإدخار الإجباري في الإقتصاد الحديث.

(2-2-6) دور الإدخار في النشاط الإقتصادي

تستعمل معظم الدول المدخرات الوطنية لأنها تدخرها في:

- توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية.
- الحد من الإنفاق الإستهلاكي للأفرد مما يسمح بتوجيه المزيد من السلع لتقديم الأمر الذي ساعد الدول في الحصول على النقد الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية وتحقيق المزيد من الإستقرار الذي يعود بالنفع العام من جهة وتقليص السلع المستوردة من جهة أخرى.

(المرجع السابق)

- خفض النفقات التي تواجهها الدولة في توفير المزيد من السلع اللإستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها لزيادة دخول الأفراد وزيادة إنفاقهم وذلك يساعد على زيادة نسبة إنتاج السلع و الخدمات بدلا من إستيرادها أي يقلل من نسبة الواردات .

(7-2-2) العوامل المؤثرة على الإدخار وأسباب ضعفه في الدول النامية

أسباب ضعف الإدخار في الدول النامية

يرجع ضعف الإدخار في الدول النامية إلى الأسباب الآتية

- ✓ إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وهو السبب الرئيسي في إنخفاض الإدخار في الدول النامية ,لأن الإدخار هو ما تبقى من دخل الفرد بعد الإتفاق على السلع الإستهلاكية و الخدمات.
- ✓ إنتشار ظاهرة الإكتناز هناك طبقة من الأغنياء في الدول النامية توجه جزءا من دخلها نحو الإكتناز في شكل ذهب أو مجوهرات ثمينة أو إحتجاز جزء من النقود ومنعها من التداول
- ✓ إنتشار ظاهرة الإدخار السلبي يتحقق الإدخار السلبي بالنسبة للفرد عندما يزيد مجموع إنفاقه على السلع الإستهلاكية و الخدمات خلال فترة معينة من دخله خلال نفس الفترة
- ✓ منشآت الإدخار ففي معظم الدول النامية هناك نقص في عدد هذه المنشآت (بنوك تجارية بنوك إنجاز –صناديق توفير الخ)هذا بالإضافة إلى عدم كفائتها في آداء رسالتها على الوجه الأكمل و بما يتلائم مع ظروف هذه الدول
- ✓ الميل للمحاكاة و يقصد به محاولة بعض الأفراد في الدول النامية تقليد نمط معيشة الأفراد في الدول المتقدمة من حيث تملك سلع الإستهلاك الحديثة
- ✓ تضخم النفقات الإدارية للدولة إن تحليل الميزانيات يوضح أن النفقات الإدارية تكون نسبة كبيرة من مجموع النفقات و ذلك في معظم الدول النامية بعكس الحال في الدول المتقدمة إقتصاديا .
- ✓ تهريب الأموال إلى الخارج و يعتبر هذا من أهم أسباب ضعف الإدخار في الدول النامية فمن المعروف أن عددا من الأثرياء جدا في هذه الدول يفضل إبداع أمواله في البنوك الأجنبية ولا سيما البنوك السويسرية عن إدخارها في الدول النامية
- ✓ توجيه جزء من الدخل إلى عمليات غير منتجة فقد أثبتت التجربة أن عددا كبيرا من أصحاب الدخول المرتفعة في الدول النامية يدخرون الفائض من دخولهم و لا يوجهوه إلى إستثمارات منتجة تهدف إلى زيادة الإنتاج ولكنهم يفضلون غالبا توجيه هذا الفائض نحو عمليات المضاربة أو شراء وبيع العقارات و تخزين السلع و غير ذلك
- ✓ إنتشار عادات الإنفاق البذخي إن معظم العائلات ذات الدخل المرتفع أي تلك التي يمكن أن تدخر جزءا كبيرا من دخلها تجد أن جزءا كبيرا من مجموع إنفاقها على السلع الإستهلاكية و

الخدمات لا يهدف إلى تحقيق منفعة معينة وإنما هو فقط بغرض المحافظة على المظهر الإجتماعي

- ✓ حالة الإطار التنظيمي و الإجتماعي من المعروف أن المعتقدات الدينية أو الإجتماعية في بعض الدول النامية تحط من شأن السعي وراء الكسب المادي وتشبع روح التواكل بين الأفراد مما يؤدي إلى ضعف الحافز على الإدخار وعلاوة على ذلك فإن نظام وحدة العائلة المترابطة الذي ينتشر بصفة خاصة في المناطق الريفية والذي يفرض على كل أغنياء كبار الأسرة أن يعول أقاربه المحتاجين يثبط رغبة الأفراد في الإدخار. (كينز 1936م)

الفصل الثالث

المشروعات الصغيرة

(2-3-1) مفهوم المشروعات الصغيرة

أصبح من المسلم به أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد واحدا من أهم واقوي أدوات وعناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل ارتقت لتصبح أهم العناصر الإستراتيجية في عملية التنمية والتطور الاقتصادي في معظم دول العالم، حيث اعتمدت العديد من الدول عليها في عملية البناء الاقتصادي واستطاعت من خلالها العبور من دائرة الدول الفقيرة لتدخل في مصاف الدول الغنية الكبرى، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة على جميع المستويات؛ فتلك النوعية من المشروعات تعتبر صاحبة الفضل في نمو وتقدم ازدهار دول شرق آسيا، كما أن الهند والصين قامتا بتجارب ناجحة في هذا المجال، واستطاعتا من خلالها تحقيق اكبر معدلات التنمية في العالم. (فوزي2006م)

ومصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع الانتشار، فقد شاع انتشاره مؤخراً، حيث يشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص او في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال–مثلا، لا يزيد عن 50 عاملا كما في القانون المصري– ولا يقتصر هذا المصطلح على منشات القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين، ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعة الإنتاج الأسرية أو المنزلية، وتجتمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة في اقتصاديات العالم، سواء في الدول النامية أو المتقدمة وخاصة في ظل تنامي عدد السكان والاحتياج المستمر لتوفير فرص عمل وتشغيل الأيدي العاملة، وتشير بعض الإحصائيات إلي أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل ما نسبته 90% من إجمالي الشركات في معظم دول العالم، كما أنها توفر نسبة كبيرة من فرص العمل وتتراوح ما بين 40–80%، وتساهم تلك المشاريع في نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة 81% من إجمالي الناتج المحلي لإنجلترا، بينما تساهم بنسبة 51 % في الولايات المتحدة. (فتحي 2004م)

وبالنسبة إلي تعريف المشاريع الصغيرة فمن المعروف بأنه لا يوجد تعريف عام بهذا الخصوص, وبات في حكم المؤكد انه لا يمكن التوصل إلي تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة, هذا بالإضافة إلي أن كلمة صغيرة لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلي أخري وذلك بناءا

على اختلاف حجم التطور الصناعي والتكنولوجي في تلك الدول واختلاف تعريفات تلك الدول لهذه المشاريع . (فتحي 2004م)

ومن دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية حول المشاريع الصغيرة، فقد تبين أن هناك أكثر من 25 تعريفا مختلف في 25 بلدا أجريت عليها الدراسة, ويختلف التصنيف نسبياً باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها تلك المشاريع, ويوجد عدة معايير لتعريف المشاريع الصغيرة مثل معيار العمالة, رأس المال, القيمة المضافة. وفي دراسة أخري صادرة عن معهد ولاية جورجيا وجد أن هناك أكثر من55 تعريفا للمشاريع الصناعية الصغيرة في 75 دولة, ويتم تعريف المشاريع الصناعية الصغيرة اعتمادا علي مجموعة من المعايير منها عدد العمال, حجم رأس المال, أو خليط منهما معا, وهناك تعريفات أخري تقوم علي استخدام حجم المبيعات أو معايير أخري.

- تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها مابين 10-50 عامل.
- والبنك الدولي يعرف المشاريع الصغيرة باستخدام معيار عدد العمال, حيث يعتبر المشروع متناهي الصغر إذا كان يوظف اقل من 10عاملا وصغير إذا كان يوظف ما بين 10_50 عاملاً. (جسر التنمية 2002)

وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المشاريع الصغيرة, ففي الولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا وفرنسا يعتبر المشروع صغير إذا كان يوظف حتى 500 عاملا, وفي السويد حتي 200 عاملا, وفي كندا واستراليا حتى 99 عاملا, في حين أنها في الدنمرك هي المشاريع التي توظف حتي 50 عاملا.

- وتعرف مصر المشروع الصغير بأنه: كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علي خمسين عاملاً . (كنانة اون لاين2002).

(2-3-2) التصنيفات الدولية للمشروعات الصغيرة

بعد البحث في اقتصاديات المشروعات الصغيرة، فقد تم تصنيف المنشات الصغيرة والمتوسطة وفقا لثلاث فئات مختلفة.

أ- أنشطة كسب القوت أو العمل لحساب النفس.

(الاسرج 2007)

وهي الأنشطة التي يقوم بها أكثر الناس فقراً ليحصلوا على قوتهم في غياب الحماية بمظلمة الضمان الاجتماعي، ومعظم هؤلاء الناس يفتقرون إلى الخبرة والمهارات الأساسية والموارد المالية وإمكانية الوصول إلى الأسواق...الخ.

ب - المشروعات الحرفية أو الحرفيين

عرف بعضهم الحرفة اليدوية بأنها تلك التي لا تشمل إلا على الحِرفي أو مالك المشروع نفسه ونادراً ما يزيد عدد العاملين في مثل هذه المنشآت عن 10 عمال يقومون عادة بأنشطة حرفية، وتشمل هذه الفئة الصناعات المنزلية التي تدر دخلا دون أن يكون لها مقر معين، ومعظم أصحابها من النساء ولا يمتلك الحرفيون أصولا تذكر لأنهم يعملون بأدوات بسيطة بدلا من الماكينات

ج - المنشآت الصغيرة

يمكن القول بأن المنشآت الصغيرة هي منشآت خدمية أو صناعية أكثر تنظيما، حيث يقوم صاحب المنشأة بتشغيل عدد من العمال في تخصص معين من العمل،ولا توجد ميكنة كبيرة، كما تميل الأصول الثابتة إلى أن تكون في أضيق الحدود،ومعظم هذه الأنشطة مسجلة.

(2-3-3) المعايير الدولية لتعريف المشروعات الصغيرة

تجدر الإشارة إلى أن الآراء تختلف من دولة إلى أخرى- بل قد تختلف داخل الدولة الواحدة -حول تعريف المشروعات الصغيرة،وذلك لاختلاف المعايير المستخدمة فى التعريف. وبصفة عامة، يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين عند محاولة تحديد مفهوم المنشآت الصغيرة، حيث يسعى الاتجاه الأول إلى تحديد هذا المفهوم من خلال التمييز بين المنشآت الصغيرة والمنشآت الكبيرة استنادًا إلى الاختلافات القائمة بينهما، بينما يحاول الاتجاه الثاني تحديد مفهوم المنشآت الصغيرة من خلال تحليل مكوّنات النشاط، أي من خلال النظر إلى نوعيات الأنشطة التي تندرج تحت مظلة الأعمال الصغيرة والتي تشترك كلٍ منها في مجموعة خصائص متشابهة. (الاسرج 2007)

(2-3-4) معايير التفرقة بين المنشآت الصغيرة والمنشآت الكبيرة

يعتمد هذا الاتجاه على نوعين من المعايير للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، النوع الأول هو المعايير الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المنشآت المختلفة ووضع الحدود الفاصلة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة مما يساعد الجهات التنظيمية

المسئولة عن مساندة وتدعيم المنشآت الصغيرة في تحديد نطاق عملها على وجه دقيق، أما النوع الثاني من المعايير فيعتمد على الفروق الوظيفية، وهو يصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقويم كفاءة المشروعات وتحديد الدور الكامن لكلٍ من المنشآت الكبيرة والصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1- **المعايير الكمية** تتعدد المعايير الكمية المستخدمة للتمييز بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، ولقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى وجود ما لا يقل عن خمسين تعريفًا مختلفًا للمنشآت الصغيرة يتم الاسترشاد به في ٧٥ دولة، كما أوضح وجود اتجاه تفضيلي للمعايير الكمية في الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة،

2- **معيار العمالة** يعتبر معيار عدد المشتغلين بالمنشأة هو أكثر المعايير استخدامًا للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وذلك لعدّة أسباب أهمها توفر بيانات العمالة –نسبيًا – في غالبية الدول ولسهولة استخدام هذا المعيار خاصة عند إجراء المقارنات الدولية أو القطاعية، كما أنه يسمح بالمقارنة الدقيقة بين المنشآت التابعة للقطاع الواحد والتي تنتج أنواعًا متماثلة من السلع وتتقارب في فنونها الإنتاجية. ولكن يلاحظ أن الاسترشاد بهذا المعيار وحده قد لا يعكس بالضرورة الحجم الحقيقي للمنشأة بسبب إغفاله لحجم رؤوس الأموال المستثمرة وتقنيات الإنتاج المطبقة ودرجة الكثافة الرأسمالية، هذا إلى جانب اعتماده على بيانات العمالة بأجر فقط وإغفاله للعمالة الأسرية بدون أجر والعمالة المؤقتة والموسمية، وذلك على الرغم من انتشارها في نطاق الأعمال الصغيرة، مما يعنى التقليل من حجم العمالة الفعلية المنتمية لهذا القطاع، وبالتالي من أهميته النسبية في الهيكل الاقتصادي.

3- **معيار رأس المال المستثمر** يرى البعض أن معيار العمالة لا يُعد معيارًا سليمًا أو كافيًا للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة وأن الاسترشاد بمعيار رأس المال المستثمر قد يكون أكثر فاعلية، خاصة بالنسبة لبرامج تنمية المنشآت الصغيرة التي تركز على حجم الأصول الرأسمالية عند تقرير الإعانات أو القروض الميسّرة لتمويل شراء الآلات والمعدات أو لإنشاء المناطق الصناعية للورش الحرفية

4- **المعيار الثنائي أو المزدوج** (العمل ورأس المال معًا) نظرًا للانتقادات التي وجّهت للمعيارين السابقين، تم المزج بينهما في معيار مشترك بحيث يتحدد حجم المنشأة الصغيرة في ظل حد أقصى لكلٍ من المشتغلين ورأس المال المستثمر، ولكن يُلاحظ أن الأخذ بهذا المعيار المزدوج يؤدى إلى استبعاد المنشآت التي توظف أعدادًا قليلة من الأفراد ولكنها تتطلب استثمارات

عالية تفوق الحد الأقصى لرأس المال، وكذلك المنشآت التي تتميز بارتفاع أعداد المشتغلين بها عن الحد الأقصى للعمالة رغم صغر حجم استثماراتها.

5- **معيار حجم الإنتاج** أو قيمة الإنتاج يتم في بعض الدول تطبيق معيار الإنتاج السنوي للتمييز بين المنشآت الصغيرة والكبيرة العاملة في بعض القطاعات، وخاصة القطاع الصناعي، إلا أن تطبيق هذا المعيار يواجه بعض الصعوبات، أهمها عدم صلاحيته بصفة عامة في حالة المنشآت التجارية والخدمية، كما أن معيار حجم الإنتاج لا يصلح في حالة المنشآت متعدّدة المنتجات لصعوبة الجمع العيني، فضلاً عن أن معيار قيمة الإنتاج يعيبه تأثر القيمة بالأسعار مما قد يعطى نتائج مضّللة في حالة التغيّرات الكبيرة في الأسعار.

6- **معيار قيمة المبيعات** تستخدم بعض الدول معيار قيمة المبيعات السنوية للتمييز بين أحجام المنشآت، حيث يتميّز هذا المعيار بصلاحيته للتطبيق على المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية، وإن كان يتطلب توفر معلومات وبيانات دقيقة عن المبيعات السنوية للمنشآت، وهو ما يتعذر في حالة أغلب المنشآت الصغيرة، خاصة تلك التي لا تحتفظ بدفاتر وحسابات منتظمة، كما يصعُب تطبيقه في حالة الرغبة في إجراء مقارنات بين نوعيات مختلفة من الأعمال الصغيرة.

7- **معيار الطاقة الإنتاجية** يُطبّق هذا المعيار بصفة خاصة على الأنشطة الصناعية، ويكون فعّالاً في الصناعات التي تتخصّص في مُنتج واحد (مثل صناعة السكر)، غير أنه لا يعتبر مقياسًا دقيقًا للحجم في حالة الصناعات التي تتعدّد فيها أشكال المنتج (مثل الصناعة النسجية)، فضلا عن الاختلافات القائمة بين المعدات الفنية من حيث الميكنة والكفاءة، كما قد يكون هذا المعيار مضّللا عندما تكون المعدات والآلات غير مستغلة بكامل طاقتها.

8- **معيار القيمة المضافة** ويُقصد بالقيمة المضافة صافى إنتاج المنشأة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة المشتراة من الغير، ويصلح هذا المعيار للتطبيق في مجال النشاط الصناعي حيث يمكن حساب قيمة الإنتاج أو المبيعات السنوية وقيمة الخامات والمستلزمات الداخلة في الإنتاج، ولكنه لا يصلح في إجراء المقارنة بين الأنشطة والقطاعات المختلفة، هذا إلى جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في حالة الأعمال الصغيرة.

9- **معيار كثافة العمل** وتُعرَّف كثافة العمل بأنها ناتج قسمة رأس المال المستثمر على عدد المشتغلين بالمنشأة، ويطلق البعض على هذا المعيار مسمى "تكلفة فرصة العمل" لأنه يعكس حجم رأس المال اللازم لتوظيف عامل واحد في المنشأة. ويختلف الحد الفاصل من قطاع

لآخر بحسب طبيعة الكثافة العمالية أو الرأسمالية، حيث يميل إلى الارتفاع في المنشآت المنتمية لقطاعات كثيفة رأس المال وإلى الانخفاض في المنشآت التابعة لقطاعات خفيفة رأس المال. ويتطلب هذا المعيار توفر بيانات دقيقة عن عنصريّ العمل ورأس المال المستثمر، ويتميّز بأن تطبيقه يسمح بإدراج المنشآت الكبيرة كثيفة العمالة ضمن الأعمال الصغيرة، مما يساعد تلك المنشآت على الحصول على خدمات داعمة لتسهم بصورة فعالة في الدول التي تعانى من كثافة سكانية ووفرة نسبية في عرض العمل.

10- **معايير أخرى** حيث توجد معايير كمية أخرى ذات صبغة فنية لارتباطها بطبيعة النشاط، منها معيار الطاقة المحرّكة المستخدمة (قدرة حصان)، وعدد المركبات (في حالة قطاع النقل)، وعدد الأنوال (في حالة صناعة النسيج)، وعدد الغرف (في حالة النشاط الفندقي). وتصلح هذه المعايير للتطبيق في نشاطات معينة، ولكن يصعب تعميمها واستخدامها للمقارنة بين القطاعات المختلفة. (الاسرج 2007)

(2-3-5) معايير تعتمد على الفروق الوظيفية

هناك أربعة فروق وظيفية رئيسية يتم الاعتماد عليها في التمييز بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، وهى

أ- انخفاض التخصص في الوظيفة الإدارية حيث يتميّز قطاع الأعمال الصغيرة بوجه عام بوجود شخص وحيد للإدارة، حيث يتولى المدير – وربما عدد قليل من مساعديه– كافة المهام الإدارية الخاصة بالإنتاج والتمويل والمشتريات وشئون العاملين والمبيعات، ونادراً ما يتواجد من ينوب عن المدير في القيام بالمهام الإدارية المختلفة والمتخصّصة، على عكس الحال بالنسبة للمنشآت الكبيرة التي تقوم على التخصّص الوظيفي. (المرجع السابق)

ب- الاتصالات الشخصية القوية حيث عادةً ما يكون مدير المنشأة الصغيرة على اتصال شخصي مع العاملين والمورّدين والمستهلكين وكافة المتعاملين، بينما تتعدّد المستويات التنظيمية والإدارية في المنشأة الكبيرة وتتباعد العلاقة المباشرة بين مالكي المنشأة والإدارة العليا وبين العملاء والمتعاملين مع المشروع.

ج- صعوبة الحصول على الائتمان حيث تواجه المنشأة الصغيرة عمومًا عقبات كثيرة عند اللجوء للاقتراض من البنوك، حيث ترتفع تكلفة إقراض المنشأة الصغيرة مقارنة بالمنشأة الكبيرة.

د- الكثرة العددية للوحدات الصغيرة حيث تتصف المنشأة الصغيرة بالكثرة العددية والانتشار الجغرافي خاصة في المدن الإقليمية والمناطق الريفية، على نقيض المنشآت الكبيرة التي تميل إلى التمركز في العواصم والمدن الرئيسية.

بالإضافة إلى الفروق الأربعة السابقة، توجد فروق وظيفية أخرى بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، منها

1. قلّة عدد مالكي رأس المال، حيث غالبًا ما تكون ملكية المنشأة الصغيرة قاصرة على فرد أو عدد قليل من الأفراد يجمعون بين الملكية الإدارة.
2. قوة ارتباط المنشأة الصغيرة بالمجتمع المحلى في تدبير مستلزماتها.
3. تواضع النصيب السوقي للمنشأة الصغيرة، وبالتالي ضعف مركزها التفاوضي عند الشراء أو البيع.
4. محدودية نطاق العمل في منشأة الصغيرة من حيث تركز النشاط في إنتاج سلعة واحدة أو تقديم خدمة محددة.
5. عدم قدرة المنشأة الصغيرة على الاستجابة لتطورات الطلب في السوق بسبب محدودية الطاقة الإنتاجية أو الخدمية وضعف مرونتها.

(6-3-2) معايير تعتمد على تحليل مكونات المنشآت الصغيرة

ويرتكز هذا الاتجاه إلى أن مصطلح الصناعات الصغيرة يحمل في طيّاته نوعيات كثيرة من الأنشطة، ونظراً لاختلاف خصائص تلك النوعيات، فإنه من الأفضل وضع معايير يتم بناءً عليها تجميع الصناعات ذات الخصائص المتشابهة في مجموعات للتعرّف على قطاع المنشآت الصغيرة وفقًا لما تشكله كل مجموعة. وثمة ثلاثة معايير أساسية في هذا الخصوص بيانها كالتالي

أ-معيار طبيعة النشاط وفقًا لهذا المعيار، يتم التمييز بين المنشآت الصغيرة على أساس ما يُعد منها نشاطًا تقليديًا وما يُعد نشاطًا إنتاجيًا حديثًا، حيث تتميّز المنشآت الصغيرة الحديثة بالقابلية للتطويع والاستجابة للظروف المتغيرة والقدرة على الاستفادة من الفنون الإنتاجية والتنظيمية الحديثة المناسبة لظروف الدول النامية، وتكون بالتالي أكثر تلبية لاحتياجات الاقتصاد الحديث في مراحله الأولى، بينما يُقصد بالمنشآت الصغيرة التقليدية تلك التي ما تزال تطبّق للتقنيات القديمة المتوارثة من أجيال سابقة والتي يظل نشاطها قاصراً على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني.

(الاسرج 2006)

ب–معيار تنظيم الإنتاج يرتكز هذا المعيار إلى التطور التاريخي لأسلوب تنظيم الإنتاج الصناعي والاتجاه تدريجياً نحو التخصّص وتقسيم العمل، بدءاً من نظام الصناعة العائلية، ثم نظام الحرف اليدوية، ثم نظام الورش المبعثرة والوسطاء، وأخيراً، نظام المصانع.

ج–معيار الإطار التنظيمي للنشاط وفقاً لهذا المعيار يجرى تصنيف المنشآت الصغيرة على أساس ما يدخل منها ضمن القطاع المُنظم (الذي يمكن جمع البيانات عنه وتحليلها في إحصاءات كل دولة) وما يدخل ضمن القطاع غير المُنظم (أي المنشآت التي يصعب تحديد أبعادها ويندر وجود إحصاء شامل دوري عنها، ويشمل هذا القطاع الإنتاج المنزلي والحرفي والمنشآت الصناعية الصغيرة جداً). وتوجد عِدّة معايير عادة ما تستخدم للتمييز بين القطاع المُنظم وغير المُنظم، منها.

(الاسرج 2006)

- معيار يستند إلى التفرقة بين العمالة بأجر والعمالة بدون أجر
- معيار يستند إلى طبيعة أسواق العمل التي يتم التعامل فيها
- معيار يرتكز إلى موقف السياسات الحكومية من القطاعين.
- معيار يستند إلى الخصائص الاقتصادية المميّزة لكل قطاع

ونستخلص من المعايير السابقة لتحديد مفهوم المنشآت الصغيرة أن هناك شقين رئيسيين

الأول هو النشاط الصغير التقليدي الذي يتم خارج نطاق المصنع وينتمي للقطاع غير المُنظم، ويجرى التمييز داخله بين الإنتاج المنزلي والحرفي أساسًا،

والثاني هو النشاط الصغير الحديث الذي يتم بالاعتماد على المصنع الصغير، وينتمي للقطاع الصناعي الصغير.

(الاسرج 2007)

الفصل الرابع

بعض التجارب الدولية و المحلية في مجال المشروعات الصغيرة

(1-4-2) مقدمة

تظهر أهميه المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كونها المحرك الأساسي لعملية التنمية المستدامة للدول النامية، وظهرت هذه الأهمية جلياً في دول جنوب شرق أسيا حيث قامت نهضتها الصناعية التي تشهدها الآن علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، التي بات اعتمادها عليها الآن من أهم أسباب تنامي معدلات النمو لديها.

يستعرض هذا الفصل عدد من الدول التي أحدثت نهضة اقتصادية كبيرة، مرتكزة على المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ورغم اختلاف فلسفة كل دولة في الاعتماد على هذه المشروعات إلا أنها تتقاطع جميعها في دعمها وتشجيعها لتحقيق أهداف متعددة منها؛ زيادة معدلات التشغيل، والإنتاج للاستهلاك المحلي والتصدير، والإحلال محل الواردات لتضييق العجز في ميزات المدفوعات، حتي باتت تلك المشروعات مكون رئيسي من الدخل المحلي لتلك الدول.

(2-4-2) تجربة الصين الشعبية في تحقيق التنمية الاقتصادية

عانت الصين كغيرها من دول العالم الثالث من القهر والتخلف بسبب الاستعمار، وظلت الصين تصنف كدولة فقيرة اقتصاديا حتى عام 1978، ولم يكن الاستثمار الأجنبي له وجود قبل ذلك، وكذلك إسهامها في مجمل التجارة العالمية كان لا يتناسب مع حجمها.

منذ ذلك الحين بدأت الصين أولى خطواتها على طريق التنمية الاقتصادية الشاملة، واتبعت مجموعة من الخطط الخمسية التي وصلت إلى 12 خطة خمسية علي مدي 60 عام، وكانت تعدل من استراتيجياتها الاقتصادية المستخدمة في خططها الخمسية حتي جاءت الخطة الخمسية 95/90 محققة معدلات نمو فاقت كل التوقعات، حيث بلغت أعلى معدل لها عام 1993 حينما قفز معدل النمو الاقتصادي فيها إلى 13%، بعدما كانت حتي الثلث الأخير من القرن العشرين تعاني من انتشار البطالة بسبب زياده عدد السكان والجهل وغيرها، لكن أصبحت الصين بفضل الاستغلال الأمثل للمورد البشرى مصنع العالم والقوة الاقتصادية الأولى عالميا في التصدير، والثانية عالميا في الاستيراد. وأضحت الصين تتميز بوجود فائض ضخم من العمالة الوطنية في ضوء حجم السكان البالغ 1.5مليار نسمة وهو الأمر الذي يمثل ميزة نسبيه للصين تساعدها على تخفيض تكلفة منتجاتها. (الكتاب الابيض الصين2016م).

وبالتالي رفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية حيث استطاعت الصين أن توظف العامل البشري توظيفاً جيداً من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة، ومنح تسهيلات للقروض طويلة الأجل و تحولت المنازل إلى ورش عمل صغيرة لتشجيع الاسر المنتجة، وبالتالي انخفض العجز وقلت نسبة البطالة وزادت معدلات الإنتاج، ومن ثم زيادة الصادرات الصينية، حيث تشارك ورش الأسر المنتجة بطريقة أو بأخرى في عمليات الإنتاج، أو التسويق أو الإعداد أو التدبير، أو الدعم للمشروعات الكبيرة وتزودها بسلع وقطع إنتاجية وخدمات صغيرة وشجعت الصين "حاضنات الأعمال" العملاقة أي احتضان الشركات الكبرى للمشروعات الصغيرة وتبنيها بالدعم والتمويل والدعاية والتشجيع، مقدمة في ذلك نموذجا فريدا في النمو الاقتصادي وأن عدد السكان ليس عائقا أمام التقدم والنمو وأن الثروة البشرية هي أغلى ما تمتلكه الشعوب، فالتجربة الصينية فريدة من نوعها، فالصين استطاعت تشغيل أياديها العاملة وفق خطط ذكية وتؤكد الإحصائيات أنها نجحت في تخليص 700 مليون من سكانها من الفقر والتخلف علي مدار الثلاثين سنه الماضية منذ بدء سياسات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح، حيث وصلت نسبة السكان القابعين تحت خط الفقر عام 1990 إلى 61%، وانخفضت بفضل سياسات الإصلاح إلى 4.2% عام 2014، أي أن نسبه السكان المتخلصين من الفقر 70% من إجمالي عدد السكان، وتتعهد الحكومة الصينية بالوصول إلى معدلات فقر صفرية لفقراء الريف بحلول عام 2020م .

من أهم عوامل نجاح تجربة التنمية في الصين، ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى ارتفاع معدل الاستثمار المحلي الصيني، وجرى التعامل معها وفق شروط وقواعد محددة، لقد انفتحت الصين على العالم من خلال أجندة وطنية، وفي الوقت نفسه تمتلك قاعدة إنتاجية قوية مكنتها من الاستفادة من هذه الاستثمارات، فالمنتجات الصينية تصل إلى كل أسواق العالم، وبذلك أصبحت الصين ثاني أكبر مستقبل للاستثمارات في العالم بعد أمريكا.

إذن نحن أمام تجربة فريدة من نوعها، نجحت خلالها الصين في استغلال كل مواردها المتاحة، وكانت لها فلسفه واضحه لعلاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والتخلص من البطالة والفقر والجهل وهذه الفلسفة تظهر من خلال الآتي:

- الاستفادة من العامل البشري الكبير، حيث حولت هذا العدد الضخم من السكان إلى أسر منتجة وشجعتهم علي إقامة ورشهم و مشروعاتهم الخاصة.
- الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والصحة والتدريب.
- تعديل وتطوير الجهاز المصرفي لتيسير إجراءات حصول صغار المستثمرين علي قروض ميسرة وطويلة الآجل وأيضا توفير ضمانات وتأمينات لهم ضد مشكلات التعثر.

(الكتاب الابيض الصين2016م).

- تعديل السياسات المالية والنقدية لدعم المشروعات الصغير مثل منح إعفاءات ضريبية كاملة أو جزئية للأسر المنتجة وصغار المستثمرين.
- لا يوجد تعريف ثابت للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في الصين ويمكن تعريفها علي حسب حجم رأس المال المستخدم وعدد العمال ولكن عرفت الصين المشروعات متناهية الصغر (الاسر المنتجة) علي أنها هي تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد (رب الأسرة) ومن هذا التعريف أصبح من حق الفرد أو الأسرة إقامة ورشته أو مشروعه الخاص بدعم كامل من الدولة. (المرجع السابق)
- احتضان الشركات الكبرى للمشروعات الصغيرة وتبنيها، حيث ساهمت إنشاء هذه الحضانات في توسع الشركات الكبيرة في الإنتاج وتوفير استيراد مكونات الانتاج الصغيرة وساهمت أيضا بشكل كبير في تخفيض نسبة البطالة فلا يوجد فرد لا يعمل في الصين.
- العمل علي تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية واستخدام الاستثمار الأجنبي كمبدأ استراتيجي للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و للوصول إلى حجم الاقتصاديات الكبير والنفاذ إلى الأسواق العالمية.
- تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية، حيث تشارك بنسبة 60% من الإنتاج الصناعي للصين ويعمل فيها 75% من القوي العاملة. (البنك الدولي 2016م)

(2-4-3) التجربة المصرية

تعتبر مصر من الدول النامية التي تبنت مجموعة من السياسات؛ لدعم وتشجيع المشروعات الصغرى والمتوسطة؛ وذلك من أجل تعظيم دورها في تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات والخدمات في الهيكل الاقتصادي المصري , وتنمية المدخرات المحلية، او حداث التراكم الراسمالي، وتعظيم استخدام الخامات المحلية، وكذلك للمساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات وتنمية الصادرات، والمساهمة في توفير فرص العمل، وحل مشكلة البطالة، وتحقيق التنمية المكانية، اوستخدام التكنولوجيا المحلية، وتوفير الصناعات الداعمة لأنشطة المشروعات الكبرى . (الاسرج ،.2006)

(2-4-3-1) التعريف

في مصر يتم استخدام معيار عدد العاملين وقيمة الأصول الثابتة لتعريف المشروعات متناهية الصغر، والصغرى ، والمتوسطة، فالمشروع متناهي الصغر يتراوح عدد العاملين فيه من (1) إلى (4)عمال، وقيمة أصوله الثابتة أقل (25) ألف جنيه مصري، أما المشروع الصغير فيعمل فيه من (5) إلى(46) عاملا، وقيمة أصوله الثابتة ما بين (25) و(100) ألف جنيه مصري ، والمشروع

المتوسط عدد العاملين فيه يتراوح ما بين (50))إلى (99) عامل، وقيمة أصوله الثابتة ما بين (100) ألف جنيه إلى (2) مليون جنيه. (البندي 2016)

(2-3-4-2) الخطط والسياسات

من الخطط اولسياسات التي تم تبنيها في مصر لدعم وتحفيز دور المشروعات الصغرى والمتوسطة

في تحقيق التنمية الاقتصادية ما يلي

- في عام (1947) تم إنشاء(بنك التنمية الصناعية)، و الذي أنشأ إدارة متخصصة للمشاريع الصناعية الصغرى والحرفيين؛ بهدف النهوض بالصناعات المصرية بصفة عامة. تقوم الهيئة القومية للتصنيع بإعداد الد راسات الفنية للمشاريع الصغرى ، حيث يبلغ عدد المشاريع الصغرى والمتوسطة المسجلة لديها (19000) مشروعا، وتوفر حوالي(20000) فرصة عمل وبتكاليف استثمارية حوالي (2) مليار جنيه مصري
- في عام (1991) تم إنشاء(الصندوق الاجتماعي للتنمية)،و الذي يعتبر نقطة البداية في مصر للاهتمام بالمشاريع الصغرى والمتوسطة. ومن البرامج التي يتبعها الصندوق لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وتنميتها هي برنامج حاضنات الأعمال، او لحاضنات الصناعية، وبرنامج مركز تنمية الأعمال الصغيرة، برنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة، وبرنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية و الاقتصادية الصحيحة، وبرنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري.
- إنشاء جهاز لتنمية المشاريع الصغرى في عام (1999)، وله فروع في جميع المحافظات، والهدف منه هو تنمية المشاريع القائمة فعليا، اونشاء مشاريع جديدة، وذلك عن طريق إعداد دراسات الجدوى وتقديم قروض بأسعار تشجيعية.
- في عام (1995) تم إنشاء(الجمعية المصرية لحاضنات أعمال المشروعات الصغرى) ، بدعم من صندوق التنمية الاجتماعية، حيث يتم إنشاء حاضنات الأعمال بالتعاون بين الصندوق الاجتماعي للتنمية والجمعية المصرية لحاضنات الإعمال، وذلك في المناطق التي تتوفر فيها البنية التحتية الأساسية، ومراكز تقديم الخدمات ،مثل الجامعات.إنشاء شركة لضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة وبمساهمة (9) مصارف مصرية وشركة تأمين، وذلك بهدف تشجيع الجهات الممولة على إقراض المشروعات الصغيرة، هذا وتقوم الشركة بتغطية (50%) من قيمة التمويل المطلوب، وتتقاضى (1%) من رصيد القرض أو التسهيل لتغطية المصروفات الإدارية.
- في عام(2004) تم إصدار قانون رقم (141) والمسمى ب(قانون تنمية المنشآت الصغيرة)، و الذي يعتبر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات، ومن المزايا التي منحها هذا القانون

تخصيص (10%) من الأ راضي الشاغرة والمتاحة للاستثمار للمشروعات الصغيرة وبيعها بسعر التكلفة.اللزام الوزارات والهيئات و وحدات الإدارة المحلية بشراء (10%) من مستلزماتها من المشروعات الصغيرة. و يسدد صاحب المشروع الصغير مبلغ (500) جنيه، وصاحب المشروع متناهي الصغر مبلغ (200)جنيه كحد أقصى تحت حساب الرسوم، ومقابل الخدمات التي تقدم من كافة الجهات الحكومية.

- إنشاء بورصة النيل للمشروعات الصغرى والمتوسطة بهدف تمكينها من الحصول على التمويل اللازم، وذلك عن طريق إصدار الأسهم اولسندات. (الاسرج،. 2006)

(2-4-4) واقع المشروعات الصغيرة فى السودان

في السودان، نجد أنه من الصعوبة بمكان توفر معلومات يعتمد عليها عن حجم ومساهمة الأعمال الصغرى والصغيرة فى التنمية الاقتصادية في السودان. والمجهودات القليلة التى تمت لاستقصاء حجم مثل هذه الأعمال انحصرت فقط فى الصناعات الصغيرة وفقا لدراسات وزارة الصناعة ومنظمة التنمية الصناعية – اليونيدو- ودراسات قليلة لبعض المهتمين بهذا القطاع . وقد اشار تقرير المسح الصناعى، الصادر فى مارس 2005، الى أن العدد الاجمالى لمنشآت الصناعة التحويلية فى السودان بلغ 24,114 مؤسسة، منها 22,460 مؤسسة صغيرة (توظف اقل من 10 عمال)، اى بنسبة 93%.

تعتبر الأعمال الصغرى والصغيرة مصدراً أساسياً لتوفير فرص العمل وبنوعيات متباينة من المهارات وتساعد على الحد من الهجرة من الريف إلى المدن. فهى تستوعب حوالى 8 مليون على مستوى السودان، منهم مليون ونصف فى ولاية الخرطوم. (دراسة بلانت فاينانس 2007)

وقد أثبتت هذه المشروعات أنها تساعد على استيعاب الفاقد والفائض التربوى والخريجين الذين لم يجدوا فرصاً للتوظيف. ونسبة لأن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخري فى السودان تستوعب حوالي 10-15% من الممتحنين للشهادة السودانية سنوياً فان أعداداً كبيرة من الشباب يُتوقع أن يدخلون فى سوق العمل سنوياً، بما في ذلك العمل الحر فى المشروعات الصغرى والصغيرة. ويمثل هؤلاء الفائض والفاقد التربوي (85% من غير المستوعبين في التعليم العالي)، وكذلك الخريجين غير المستوعبين فى وظائف، الذين قُدر عددهم التراكمي بحوالي 457 ألف خريج. (تقرير وزارة الضمان الاجتناعي2014)

تُعتبر الأعمال الصغرى والصغيرة من الركائز الأساسية للإقتصاد السوداني. فقد عرف السودان منذ القدم الأعمال اليدوية والحرف المختلفة ولا تخلو قرية، مهما كان حجمها، من نشاط حرفي أو إنتاجي. فالمنتجات الزراعية والحيوانية والغابية والتعدينية تشكل مجالاً خصباً لقيام الأعمال

الصغرى والصغيرة والحرفية. ومازال كثير من هذه الأنشطة يوفر الكثير من السلع والخدمات التي يحتاجها المواطن المحلي والتي تشكل قاعدة لقيام صناعات متطورة في البلاد. فهذه الأعمال بطبيعتها تشكل جزءاً مهماً من النسيج الإقتصادي فهي تنمي الملكية الفردية وتتيح فرصاً أكبر للقطاع الخاص الوطني في ممارسة دوره في البناء الاقتصادي. ويختلف هذا الدور ويزداد عمقاً بقدر ما ترسمه الدولة وسياستها حيال تلك المشروعات. وهذه المشروعات تشكل مصدر دخل للفقراء ودخل اضافى لذوى الدخل المحدود من العاملين فى القطاعين العام والخاص ولها إمكانية واسعة لاستيعاب أعداد كبيرة فى سوق العمل: (مثلاً المغتربين العائدين أو النازحين من الولايات الأخرى).

الحرفيين وصغار المنتجين يوفرون ثلثى الاحتياجات الاساسية لغالبية الاسر فى السودان، فهم يوفرون الاطعمة والمشروبات، والاثاثات، والأوانى المنزلية، والأدوات والمعدات، ويقدمون مختلف انوع الخدمات فى مجالات الصيانة والترحيل وأعمال البناء والتشييد، الخ. كما توفر مؤسسات الأعمال الصغيرة والصغرى سلعاً وخدمات ضرورية باسعار فى متناول الفقراء ومحدودى الدخل، الذين يمثلون غالبية سكان السودان.

فى ولاية الخرطوم – على سبيل المثال – زاد عدد الفقراء بدرجة كبيرة فى العقدين الماضيين نسبة للهجرة المتزايدة من الريف للمدينة بحثاً عن فرص العمل، ونزوح أعداد كبيرة من المواطنين، من موطنهم الاصلى بسبب النزاعات المسلحة و الكوارث الطبيعية، أو بسبب توفير فرص التعليم الجيد والاستقرار لأبنائهم وبناتهم أثناء فترة الدراسة. وقد ساهمت سياسة التحرير الاقتصادي (منذ فبراير 1992م)، وارتفاع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة، ليس فقط فى ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض الدخل الحقيقى لغالبية المواطنين، بل فى دفعهم للاشتغال بالأعمال الصغرى والصغيرة ، لدعم دخلهم المتدنى. وقد اضطر كذلك الكثيرون الى ولوج مجال الأعمال الصغرى والصغيرة. ونسبة لانخفاض فرص التوظيف فى القطاع العام، فقد أصبحت الفرص الوحيدة للعمل هى تلك التى يوفرها القطاع الخاص، بمؤسساته المتعددة، بما فى ذلك فرص العمل الحر (أشخاص يعملون لحسابهم الخاص). وقد انضم أيضاً لهذا القطاع، وكنتيجة للظروف الاقتصادية، الخريجون الذين لم تتوفر لهم فرص الوظائف فى مرافق الدولة، وأحياناً بعض الطلاب الفقراء الذين يعملون، كلياً او جزئياً، في بعض أنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة، مثل التجارة، والخدمات، والصناعات التحويلية الخفيفة، بهدف توفير مصروفات الدراسة/الاعاشة. (عوض 2005)

البلب الثالث

منـهجية البحث

يحتوي هذا الباب علي نبذة عن منطقة البحث عموما ،مجتمع البحث ، منهج البحث ،عينة البحث ،ادوات جمع البيانات و تحليلها اضافة الي المعوقات التي واجهت الباحث

(1-3) منطقة البحث

تقع ولاية النيل الازرق بين خطى عرض9.30 درجة و13.34 درجة شمالا وخطى طول 33.8 درجة شمالا و35.15 درجة جنوبا فى مساحة تقدر بـ8.30 مليون فدان 38.500 كليومترات مربعة منها 6 ملايين فدان صالحة للزراعة. و هى احدى ولايات السودان الـ18 وتقع على الجزء الجنوبى الشرقي للسودان على الحدود الاثيوبية تجاورها من الشرق والجنوب الشرقى اثيوبيا ومن الجنوب والجنوب الغربي ولاية اعالى النيل ومستنقعات ماكير وارض بني شنقول ومن الشمال والشمال الشرقي محليتي سنجة والدندر بولاية سنار . عاصمتها مدينة الدَمازِينْ وتبعد عن العاصمة الخرطوم حوالي 500 كيلو متر.(تقرير وزارة الزراعه 2018م)

استهدف المسح اصحاب المشاريع الصغيرة في عدد ثلاثة قري شمال محلية الدمازين متمثلة في(البانجديد و الديسة المحطة و هارون المحطة)

(2-3) المناخ والبيئة.

وتعتبر منطقة النيل الازرق من اغنى مناطق السودان من حيث الثراء البيئي والتنوع المناخى حيث يوجد مناخ السافنا الغنية بامطاره الغزيرة التى تتراوح معدلاتها ما بين 40 ملم حتى 700ملم فى الجنوب وحباها الله بمساحات غابية شاسعة مترامية الاطراف والغابات النيلية التى تنحصر على مجرى النيل الازرق وتمتد من حدود السودان الاثيوبي حتى حدود ولاية سنار مع النيل الازرق وجبال الانقسنا ولاية سنار مع النيل الازرق وجبال الانقسنا وفازغلى. وهناك الكثير من الخيران الموسمية (خور تمت–خور الدهب– خور الياس، خور عدار– خور احمر– خور يابوس...) وتكثر اشجال الاكيشيا مثل اللعوت –الانداري –الدوم–الكتر– الحراز– الاراك– الجميز– الهبيل–التبلدي– الدليب – الهشاب–الهجليج– الطلح–السنط– القوار– القنا– القرع– العرديب، والنيل الازرق منطقة غنية بالمحصولات البستانية خاصة على الشريط المحاذي للنيل من الدمازين وحتى سنجة حيث تكثر زراعة الموز والموالح ومنطقة قيسان الغنية باشجار المانجو. (تقرير وزارة الزراعه 2018م)

(3-3) السكان و النشاط الاقتصادي

يبلغ تعداد سكان ولاية النيل الازرق حسب الجهاز المركزي للاحصاء السكاني للعام 2013م حوالي 832.311 نسمة موزعين علي محليات الولاية السبعه و عاصمة الولاية هي مدينة الدمازين و تقسم الولاية الي عدد 7 محلية اساسية و هي محلية الدمازين و هي عاصمة الولاية و محلية الرصيرص و محلية التضامن و محلية باو و محلية قيسان و محلية الكرمك و محلية ود الماحي .
وتشكل الزراعة والرعي والتجارة أهم قطاعات النشاط الاقتصادي، ويعتبر سوق الدمازين من الأسواق الرائدة في المنطقة لبيع المحاصيل الزراعية مثل زهرة الشمس والسمسم والصمغ العربي والذرة والخضروات والفواكه، خاصة الموز والمانجو والجريب فروت، ساعدها في ذلك تمتعها بالأراضي الصالحة للزراعة والكثافة السكانية والتنوع المناخي ووفرة المياه المطريه ومياه الأنهار والخيران و خزان الرصيرص والثروات الأرضية من ذهب ومعادن أخري وكذلك الغطاء النباتي من الغابات والذي يمثل هو وحده ثروة قوميه لا يستهان بها

وأما الصناعة فتتمثل في بعض الصناعات الخفيفة التي تنتجها معاصر الزيوت النباتية ومطاحن الدقيق . مع العلم ان الولاية بها خزان الرصيرص الذي ينتج حوالي 280 ميغاوات بعد التعلية و لم يسخر في عملية تطوير الصناعات بالمنطقة وهو عبارة عن سد كهرومائي خرساني سمي اسم مدينة الروصيرص بولايه النيل الازرق و تم تشيده في عام 1952م لتخزين المياه من نهر النيل الازرق و يخزن السد حوالي 7.4 مليار متر مكعب من المياه مما ساعد في زيادة المساحات المرويه لحوض السد.(الجهاز المركزي للاحصاء ولاية النيل الازرق2018)

(4-3) مجتمع البحث

يشمل البحث اصحاب المشاريع الصغيرة باسواق قري البانجديد و الديسة المحطة و هارون المحطة

(5-3) منهج البحث

استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي نظرا لتجانس مجتمع البحث

(6-3) عينة البحث

تم اخز عينة عشوائية من مجتمع البحث عددها 50 صاحب مشروع صغير تمثل حوالي 10% من العدد الكلي الذي يساوي 500 صاحب مشروع في الاسواق الثلاثة

(7-3) ادوات جمع البيانات

- المصادر الاولية

تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان و الذي شمل 29 سؤال كما استخدم الباحث اداة الملاحظة و المقابلة الشخصية .

- المصادر الثانوية

تشمل المراجع العلمية ، الدراسات السابقة ، التقارير و الاوراق العلمية ذات الصلة بموضوع البحث

(3-8) تحليل البحث

تم ترميذ البيانات و ادخالها للحاسب الالي و تحليلها باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Packages for Social Science (SPSS)

(3-9) العقبات التي واجهت الباحث

- قلة المراجع و الدراسات السابقة المتعلقة بالمشروعات الصغيرة في السودان
- عدم وجود احصائيات واضحة لدي الجهات الحكومية
- صعوبة جمع المعلومات من اصحاب المشروعات الصغيرة من البوح عن معلومات الدخل و غيره لتخوفهم من رسوم المحلية و الضرائب.

الباب الربع

التحليل، المناقشة و تفسير النتائج

يحتوي هذا الباب علي تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق المصادر الاولية الاستبيان و الملاحظة و المقابلة الشخصية و تفسير النتائج المتعلقة بالخصائص الشخصية لاصحاب المشاريع الصغيرة المبحوثين ، ممارستهم للانشطة التجاريه عموما و مشاريعهم الحالية علي وجه الخصوص و مدي المامهم بثقافة الادخار و ممارسته في مشاريعهم الحالية و اوجه صرف المدخرات المتراكمة و اثر ذلك علي تطوير و نجاح مشروعاتهم الصغيرة.

❖ **الخصائص العامة لافراد عينة الدراسة**

(4-1) النوع الاجتماعي

جدول (4–1) يوضح النوع

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	32	%64
انثي	18	%36
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول ((4–1) ان فئة الرجال تمثل الفئة الغالبة علي أفراد العينة اذ تمثل 64% بينما تمثل النساء نسبة 36% من حجم العينة. و يعكس كذلك ان المراه موجودة في اسواق العمل الريفيه و تشارك الرجل هم كسب المعيشة اليومي.

(4-2) التوزيع العمري

جدول (4–2) يوضح اعمار المستهدفين

التوزيع العمري	التكرار	النسبة المئوية
20 – 30 عام	15	%30
من 31 – 40 عام	13	%26
من 41 – 50 عام	14	%28
من 51 – 59 عام	3	%6
60 عام وأكثر	5	%10
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–2) ان فئة الأعمار بين 20 – 30 تمثل نسبة 30% من جملة المستهدفين وفئة الأعمار بين 41 – 50 تمثل نسبة 28%، وفئة الأعمار بين 31 – 40 تمثل نسبة 26% من جملة المستهدفين للاستبيان، أي ان 56% من المستهدفين تقع أعمارهم دون سن 40عاما اي انهم في مقتبل العمر. هذا مؤشر جيد لاتجاه الشباب في الريف للعمل الحر.

(4-3) المستوي التعليمي

جدول (4–3) يوضح المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
امي	14	%28
خلوه	15	%30
اساس	15	%30
ثانوي	5	%10
جامعي	1	%2
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–3) ان 88% من المستهدفين لم يتجاوز تعليمهم مرحلة الاساس . و تلقي 10% منهم التعليم الثانوي و هذا يعكس تاثر هذه المناطق بحركة النزوح التي صاحبت الحرب في جنوب ولاية النيل الازرق و عدم الاستقرار الطويل الذي ساهم في عدم الاهتمام بالتعليم .

(4-4) الحالة الاجتماعية

جدول (4–4) يوضح الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوج	38	%76
أعزب	9	%18
مطلق	1	%2
أرمل	2	%4
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–4) ان حالة أغلب المستهدفين هم من فئة المتزوجين وتمثل نسبة 76%، و هذا يوضح ان معظم المستهدفين مستقرين مع اسرهم في هذه المنطقه.

(5-4) عدد افراد الاسرة (حجم الاسرة)

جدول (4–5) يوضح عدد افراد الاسرة

حجم الاسرة فرد	التكرار	النسبة المئوية
3 – 1	17	%34
7 – 4	17	%34
8 فما فوق	16	%32
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–5) ان فئتي (1–3) و (4 –7) فرد تمثل الفئة الاكبر لعدد افراد الاسرة بنسبة 68% من مجموع مجتمع الدراسة، تليها (8 فما فوق) فرد بنسبة 32%. يتعتبر متوسط افراد الاسرة في الولاية 7 افراد وفقا لتقارير الاحصاء المركزي بالولاية.

(6-4) عمر ممارسة النشاط التجاري بصورة عامة

جدول (4–6) يوضح عمر النشاط التجاري

عمر ممارسة النشاط التجاري	التكرار	النسبة المئوية
1 – 2 سنة	11	%22
3 – 4 سنين	7	%14
5 – 6 سنين	6	%12
7 سنين وأكثر	26	%52
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–6) ان معظم المبحوثين 64% يمارسون النشاط التجاري لمدة 5– 7 سنوات فاكثر ، و يلاحظ ان الفترة (1–2) سنة تمثل 22% من المستهدفين و هذا يدل علي اقبال الشباب للعمل في المهن التجارية .

(7-4) نوع النشط الممارس

جدول (4-7) يوضح نوع النشاط

النشاط	التكرار	النسبة المئوية
تجاري	31	%62
صناعي	1	%2
حرفي	2	%4
خدمي	16	%32
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4-7) يمثل النشاط التجاري 62% و المتمثل في دكاكين القطاعي للسلع الاستهلاكية و بيع الخضار و غيرها، يليها النشاط الخدمي بنسبة 32%.المتمثل في تحويل الرصيد و مقاهي الشاي و خدمات الهاتف و ورش صيانة اطارات السيارات الخ.. اما النشاط الحرفي والصناعي فتمثل الاقل بنسبة 6% فقط من مجموع النشاط الكلي في مجتمع الدراسة. ويعزي ذلك لطبيعة الاسواق التي تعتمد علي خدمات مستخدمي الطريق

الشكل (4-1) يوضح نوع النشاط

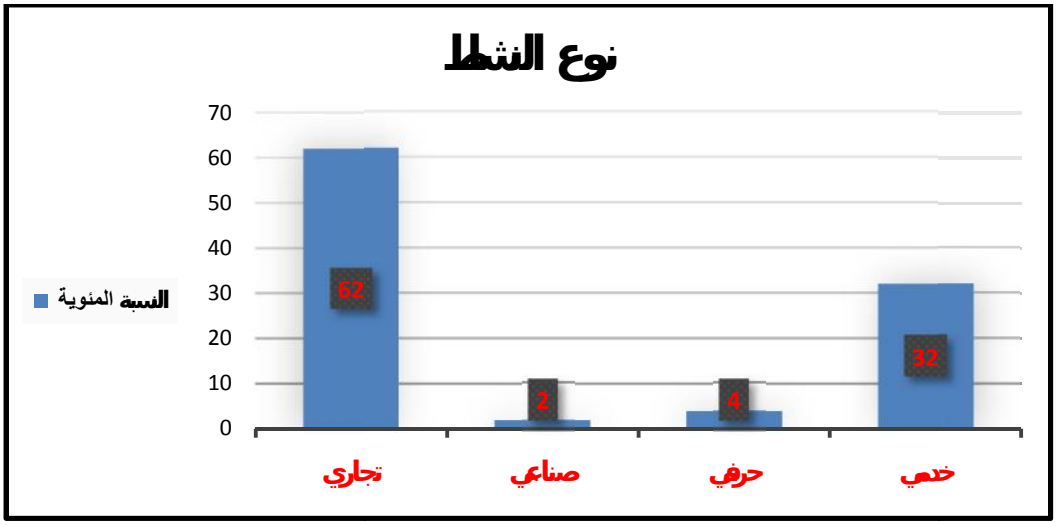

(4-8) عمر المشروع الصغير الحالي

جدول (4–8) يوضح عمر المشروع الحالي

عمر المشروع الصغير الحالي	التكرار	النسبة المئوية
1 – 12 شهرا	12	%24
1 – 3 سنوات	9	%18
4 – 6 سنوات	7	%14
7 سنوات واكثر	22	%44
الجملة	**50**	**%100**

المصدر الميداني 2018م

يوضح الجدول (4 –8) ان 22 من المستهفين و يمثلون نسبة 44% عمر مشروعاتهم الحالية تجاوزت 7سنوات فاكثر وهي تمثل الفترة الاطول وأكثر استقرارا للنشاط التجاري للفرد و اكتساب خبرات كبيرة في العمل التجاري عامة . بينما 14% عمر مشاريعهم (4–6) سنة . و 42% يتراوح عمر مشاريعهم 1 شهر –3 سنوات و هذا مؤشر جيد علي ولوج الشباب النشاط التجاري و التقليل من العطالة.

(4-9) تراخيص المشاريع الصغيرة من السلطات المحلية

جدول (4–9) يوضح التراخيص من السلطات المحلية للمشاريع

تراخيص المشاريع الصغيرة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	21	%42
لا	29	%58
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–9) ان الذين لديهم تراخيص من السلطات المحلية لمشاريعهم الصغيرة تمثل نسبة 42% من مجموع المستهدفين في العينة التي تم مسحها، و بينما 58% ليس ليهم تراخيص من السلطات المحلية للمشاريع وكما ان معظم اصحاب هذة المشاريع لا يمتلكون مواقع ثابتة بالاسواق حسب افاداتهم من خلال المسح الميداني. .

(4-10) طبيعة النشاط التجاري الممارس في المشروع الصغير

جدول (4–10) يوضح طبيعة النشاط

طبيعة النشاط	التكرار	النسبة المئوية
جملة	1	%2
قطاعي (بيع بالتجزئه)	42	%84
اخري	7	%14
الجملة	**50**	**100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–10) ان البيع بالتجزئة او القطاعي يمثل الفئة الاكثر انتشارا في طبيعة النشاط التجاري نسبة 84% من جملة الانشطة الممارسة ، تليها الفئات الأخرى بنسبة 14%وهي تختلف علي حسب نوع النشاط الممارس في المجتمع و خاصة قطاع الخدمات . اما فئة البيع بالجملة فهي تمثل حالة واحدة فقط بنسبة 2%. و هذا نتاج طبيعي لحالة الاسواق الريفية التي توفر السلع و الخدمات لتغطية احتياجات الشرائح الفقيرة ذات الدخول المنخفضة .

(4-11) عدد العاملين في المشروع الصغير

جدول (4–11) يوضح عدد العاملين بالمشروع

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
(عامل واحد)	39	%78
(2–5عامل)	11	%22
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–11) ان متوسط عدد العماملين بالمشاريع محل الدراسة بلغت عامل واحد لكل مشروع بنسبة 78% من جملة المشاريع ، وذلك لان معظم هذه المشاريع يديرها صاحب المشروع شخصيا . بينما بلغت فئة (2 – 5 عامل) نسبة 22% من جملة المشاريع محل الدراسة، واغلبها ما يكون في الانشطة الخدمية كالمطاعم ومقاهي الشاي و ورش صيانة اطارات السيارات و غيرها .

(12-4) مصدر فكرة المشروع الصغير

جدول (4–12) يوضح مصدر فكرة المشروع

مصدر فكرة المشروع	التكرار	النسبة المئوية
وراثه من الاسرة	9	%18
من الاصحاب والاصدقاء	7	%14
الحاجة لمثل هذا المشروع في السوق	34	%68
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–12) ان الحاجة لمثل هذا المشروع في الاسواق مثلت نسبة 68% من جملة الافكار المشاريع محل الدراسة، وهذه النسبة تدل على ان السوق أصبح ملهم لكثير من الافكار التي يحتاجها السوق والمستهلك بصورة خاصة، تلتها فئة الوراثة من الاسرة بنسبة 18% من جملة الافكار المشاريع محل الدراسة. بينما تمثل الفكرة المحاكاه من الاصحاب والاصدقاء نسبة 14%.

(13-4) مصدر تمويل المشروع الصغير

جدول (4-13) يوضح مصدر تمويل المشروع

مصدر تمويل المشروع	التكرار	النسبة المئوية
ذاتي	38	%76
الاقارب والاصدقاء	9	%18
ورثه	2	%4
بنك	1	%2
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4-13) ان تمويل اصحاب المشاريع ذاتيا لمشاريعهم بنسبة 76% من جملة مصادر التمويل المختلفة للمشاريع محل الدراسة، بينما بلغت نسبة المشاريع الممولة من الاقارب والاصدقاء في المشاريع بنسبة 18%. اما التمويل عبر البنوك ومصادر التمويل الأخرى في المرتبة الاخير بنسبة 6% فقط. و هذا ناتج ان معظم اصحاب هذة المشاريع هم من المزارعين و يستفيدوا من العائد من الزراعه لتمويل مشاريعهم ذاتيا. او قد يكون ذلك بسبب عدم وجود البنوك و المؤسسات المالية في المنطقة.

(14-4) امتلاك اصحاب المشروعات الصغيرة لحسابات في البنوك

جدول (4-14) يوضح امتلاك حساب بالبنك لأصحاب المشاريع

امتلاك حساب في البنوك	التكرار	النسبة المئوية
نعم	5	%10
لا	45	%90
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4-14) ان 10% فقط من المستهدفين لديهم حسابات بالبنوك، بينما بلغت نسبة الذين لا يتوفر لديهم حسابات بالبنك 90% و يري الباحث ذلك لعدم انتشار البنوك في المناطق الريفية و عدم وجود الوعي الكافي بخدمات البنوك التمويلية والوعي بضرورة حفظ المدخرات بالمصارف والتعامل المصرفي.بالاضافة الي التعقيدات في البنوك .

(15-4) تمكن اصحاب المشاريع الصغيرة من الوصول لخدمات التمويل من البنوك و المؤسسات التمويلية الاخري .

جدول (4–15) يوضح التمويل من البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى

الوصول لخدمات التمويل من البنوك	التكرار	النسبة المئوية
نعم	4	%8
لا	46	%92
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–15) ان 8% فقط من المستهدفين فقط تلقوا تمويلا من البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى، بينما بلغت نسبة الذين لم يتلقوا تمويلا 92% يعود ذلك لذات السبب عدم انتشار البنوك و عدم المام اصحاب المشاريع الصغيرة بالفوائد التي يمكن ان يجنيها صاحب المشروع من التمويل. بالاضافة لعدم امتلاكهم للضمانات الكافية للتمويل

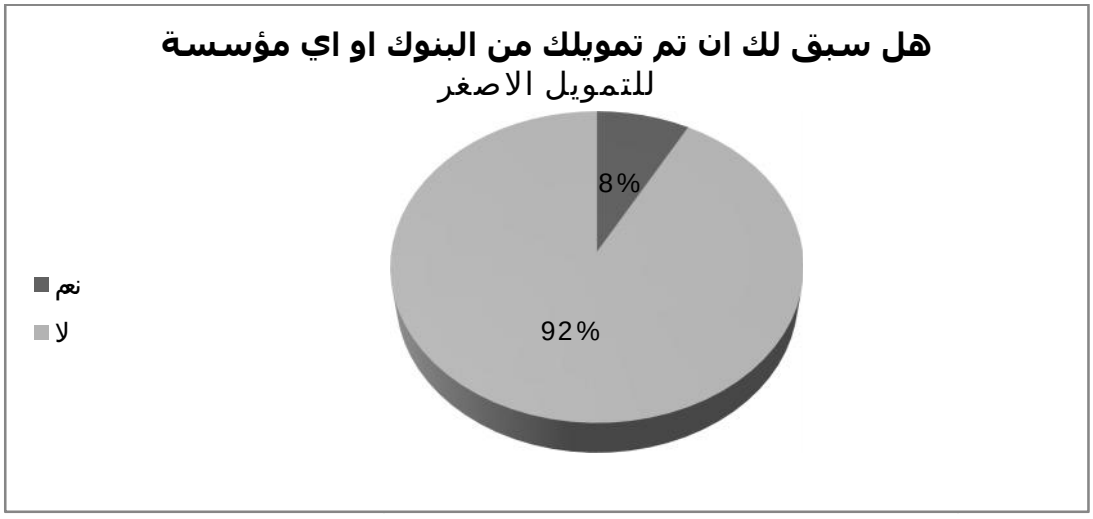

الشكل (4–2) يوضح التمويل من البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى

(4-16) الادخار لدي اصحاب المشاريع الصغيرة

جدول (4–16) يوضح المواظبة علي الادخار

المواظبة علي الادخار	التكرار	النسبةالمئوية
نعم	43	%86
لا	7	%14
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–16) ان 86% من المستهدفين لديهم ادخار ثابت، بينما بلغت نسبة الذين ليس لديهم ادخار ثابت 14% فقط و تختلف ممارسة الادخار من شخص الي اخر من حيث الطريقة و المعرفة .

(4-17) نوع و مواقيت الادخار

جدول (4–17) يوضح و مواقيت الادخار

مواقيت الادخار	التكرار	النسبةالمئوية
لا يوجد ادخار	7	%14
يومي	27	%54
شهري	6	%12
وقتما ربحت(غير منتظم)	10	%20
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–17) ان 54% من المستهدفين الذين لديهم ادخار ثابت يدخرون جزء من ارباحهم بشكل يومي واغلب اصحاب المدخرات دائما ما يشاركون زملائهم بمدخراتهم في صندوق (الختة)، بينما بلغت نسبة الذين لديهم ادخار ثابت غير منتظم (فقط عند الربح) 20% وهؤلاء غالبا هم اصحاب المشاريع الخدمية التي تعتمد علي حركة المارة في الطريق ، اما الذين لديهم مدخرات بشكل ثابت في كل شهر فقد بلغت نسبتهم 12%.

(4-18) المشاركة في صناديق الختة المحلية .

جدول (4–18) المشاركة في صندوق محلي (ختة)

المشاركة في الخطة المحلية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	%36
لا	32	%64
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–18) أن نسبة المشاركة في الصندوق محلي (الختة) قد بلغت 36% اجمالي المستهدفين، ويعتبر سلوك رشيد ونوع من انواع الادخار الذي يلجأ اليه اصحاب المشروعات في زيادة راس المال و تطوير المشروع و مواجهه النوائب الدهر و خاصة النساء ، بينما بلغت نسبة عدم المشاركة في الصناديق المحلية 64%. وهذا لايعني انهم لا يدخرون فهنالك معظم المستهدفين يدخرون يوميا و اخرون يدخرون متي ما حققوا ارباح اي لهم طريقتهم الخاصة في الادخار.

(19-4) معدل الادخار من صافي الارباح

جدول (4–19) يوضح معدل الادخار من صافي الارباح

معدل الادخار من صافي الارباح	التكرار	النسبة المئوية
%0	7	%14
(1 – 5%)	20	%40
(6 – 10%)	11	%22
(11 – 15%)	2	%4
(16 – 20%)	9	%18
21% فأكثر	1	%2
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–19) ان الذين يدخرون من ارباحهم بمعدل (1 – 15%) من صافي الارباح بلغ 66% من مجموع المستهدفين الذين لديهم ادخار ثابت إن كان بشكل يومي او شهري او عندما يربحون، بينما بلغت نسبة الذين يدخرون بمعدل (16 – 21% فاكثر) من صافي الارباح بلغ 20% من اجمالي المستجيبين، اما الذين لا يدخرون بلغت نسبتهم 14% من مجموع المستهدفين. و هم في الغالب ما تتاكل رؤوس اموالهم.

(20-4) بنود و مجالات صرف المدخرات

جدول (4–20) يوضح بنود صرف المدخرات المتراكمة

بنود و مجالات صرف المدخرات	التكرار	النسبة المئوية
لا يوجد(غير معروف)	4	%8
التعليم	3	%6
الصحة	3	%6
انشاء مشاريع جديدة و تطوير المشروع الحالي	10	%20
كل ما ذكر	30	%60
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–20) ان نسبة 20% فقط من المدخرات يتم صرفها في انشاء مشاريع جديدة، و تطوير مشروعاتهم الحالية، اما الذين يصرفون مدخراتهم في كل البنود الواردة فقد بلغت نسبتهم 60% من مجموع المستهدفين، وهذه قد يعود للحالة الاقتصادية الغير مستقرة من تضخم وانخفاض كبيرة في قيمة العملة الوطنية. و ارتفاع تكاليف المعيشة

(4-21) التطور الذي حدث للمشاريع الصغيرة منذ انشائها و استغلال المدخرات في التطوير.

جدول (4-21-1) يوضح تطوير المشروع منذ إنشائه

تطور المشروع	التكرار	النسبة المئوية
نعم	37	%74
لا	13	%26
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

جدول (4-21-2) يوضح المدخرات التي تم استغلالها في تطوير المشروع

استغلال المدخرات	التكرار	النسبة المئوية
في عرض المنتجات	9	%18
اضافة منتجات جديدة	19	%38
في عرض المنتجات، اضافة منتجات جديدة	9	%18
	37	%100

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4-21-1) ان 74% من المستهدفين استطاعوا تطوير مشروعاتهم منذ انشائها، وذلك في عرض المنتجات، وإضافة منتجات جديدة. بينما بلغت نسبة الذين لم يطوروا مشروعاتهم 26%.

وكما يوضح الجدول (4-21-2) ان 38% من المستهدفين استطاعوا تطوير مشروعاتهم منذ انشائها وذلك بإضافة منتجات جديدة للمشروع وهذا يعتبر نجاحا في توسيع المشروع بإضافة رأسمال جديد مما يزيد من معدل الارباح. بينما 18% من المستجيبين استطاعوا تطوير مشروعاتهم بابتكار والتنويع في عرض منتجاتهم الحالية، بلغت نسبة الذين لم يطوروا مشروعاتهم منذ انشائها 26%.

(4-22) الانجازات الاخري التي حققها اصحاب المشاريع الصغيرة من المدخرات

جدول (4–22) انجازات التي تحققت من خلال المشروع

الانجاز	التكرار	النسبة المئوية
فتح مشروع مماثل	7	%14
بناء منزل	20	%40
بناء منزل و فتح مشروع مماثل	2	%4
اخري	8	%16
لاتوجد انجازات	13	%26
الجملة الكلية	50	%100

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–22) ان الانجازات التي تحققت من خلال المشروع 74% منها كان تطوير المشروع القائم و فتح مشاريع مماثلة و بناء المنازل و ان نسبة 26% من المستجيبين لهم انجازات خلاف ما تم ذكره من تشييد وفتح مشاريع مماثله.

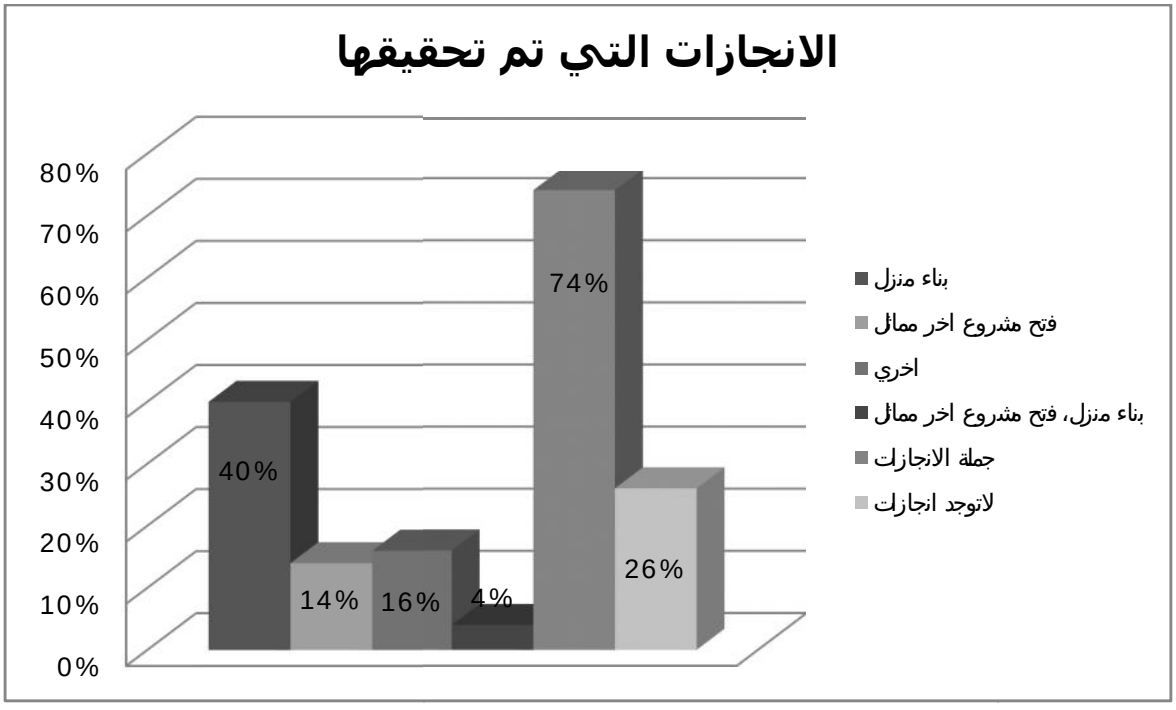

الشكل (4-3) يوضح الانجازات الأخرى التي تحققت من خلال المشروع

(4-23) اهتمام المجتمع المحلي بالادخار كثقافه عامة

جدول (4-23) اهتمام المجتمع المحلي بالادخار كثقافه عامة

اهتمام المجتمع بالادخار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	34	%68
لا	8	%16
الي حدا ما (احيانا)	8	%16
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4-23) أن 68% من المجتمع المحلي يهتمون بالادخار كثقافه عامة وهذا يدل على ان هناك وعي باهمية والادخار في اوساط المجتمعي المحلي. بينما 16% من المجتمع يرون ان هنالك عدم اهتمام بثقافة الادخار في المجتمع، و أن نسبة من يهتمون بالادخار الي حد ما او احيانا بلغت 16%.

(4-24) استخدام اصحاب المشروعات الصغيرة للسجلات و الرصد و التدريب في ادارة المشروعات الصغيرة

جدول (4–24) يوضح استخدام دفاتر حسابات الأرباح والخسائر و مدي تدريبهم في الادارة

الفئات	استخدام الدفاتر لحساب الربح و الخسارة		مدي تدريب اصحاب المشاريع الصغيرة في مجال ادرة المشروعات	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	8	16	2	%4
لا	42	84	48	%96
الجملة	**50**	**100**	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–24) أن نسبة 16% فقط من اصحاب المشاريع الصغيرة المستهدفين يستخدمون دفاتر لرصد حسابات الأرباح والخسائر، بينما بلغت نسبة الذين لا يستخدمون دفاتر لحفظ حسابات الأرباح والخسائر 84%.و ذلك ناتج لضعف تعليم المستهدفين و ثقافة بعض المجتمعات المبنية علي مقولة (اصرف مافي الجيب ياتيك مافي الغيب).

كما يوضح الجدول ايضا أن نسبة 4% فقط من المستجيبين قد تلقوا تدريب في ادارة المشاريع الصغيرة، بينما بلغت نسبة الذين لم يتلقوا تدريب في ادارة المشاريع الصغيرة 96%. و هذا له اثر سالب علي عدم الاهتمام بالتسجيل و الرصد الدائم للمشروع الصغير. وحسب افادة المستهدفين خلال المسح ان ليس هنالك تدريب منتظم كبعض التريبات التي تقوم بها بعض المنظمات العاملة في مجال تحسين سبل كسب العيش ممثل بعض منظمات الامم المتحدة كالفاو و غيرها بالتنسيق مع اتحاد المراه و غيرها من التنظيمات الاخري .

(4-25) الاجسام القانونية التي تضم اصحاب المشروعات الصغيرة

جدول (4–25) يوضح وجود اجسام قانونيه تمثل اصحاب المشروعات الصغيرة

وجود اجسام قانونية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	2	%4
لا	48	%96
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–25) ان نسبة 4% فقط من جملة المستهدفين يمتلكون عضوية في جسم قانوني يمثلهم، بينما الذين ليست لديهم اجسام قانونية تمثلهم بلغت 96% من جملة المستهدفين. و هذا يدل علي اهمال قطاع اصحاب المشاريع الصغيرة و هم قطاع عريض و كبير يستحق الاهتمام. وحسب الافادات اثناء المسح الميداني فان الاجسام القانونية التي وردت تتمثل في اتحاد المراة و اتحاد المزارعين .

(4-26) امكانية تقديم النصح باهمية الادخار وضرورة ممارسته

جدول (4–26) يوضح امكانية تقديم النصح بضرورة الادخار

امكانية تقديم النصح بالادخار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	49	%98
لا	1	%2
الجملة	**50**	**%100**

المصدر: المسح الميداني2018م

يوضح الجدول (4–26) أن 98% من المستهدفين نصحوا زملائهم في المجتمع بضرورة الادخار، وتضم هذه الفئة حتى الذين لا يمارسون الادخار وهذا يعني ان هناك ايمان عميق بمبدأ الادخار لدي الانسان في كل المجتمعات.

(4-27) مقارنة علاقة الادخار الثابت و عمر المشاريع الصغيرة و تحقيق الانجازات

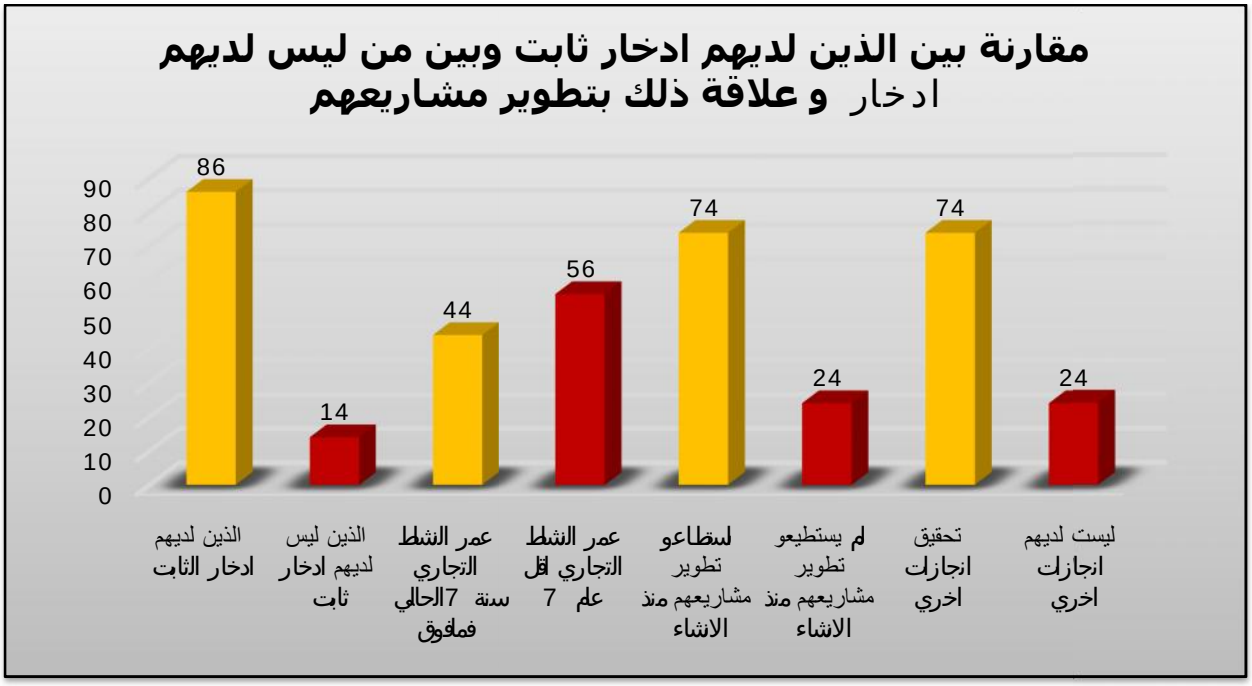

المصدر: المسح الميداني2018م

الشكل (4-4) يوضح المقارنة بين الذين لديهم ادخار ثابت و الذين ليس لديهم ادخار ثابت و علاقة ذلك بتطوير مشاريعهم

من خلال الشكل (4-4) و عند مقارنة العلاقة بين اصحاب المشاريع الصغيرة الذين ينتهجون الادخار الثابت في حياتهم من خلال فترة ممارستهم للنشاط التجاري في مشاريعهم الحالية . اثبتت الدراسة ان هنالك علاقة ايجابية بين انتهاج الادخار الثابت و التطور الذي يحدث للمشروع و الانجازات الاخري و خاصة عندما تتم المقارنة مع اولائك الذين ليس لديهم ادخار ثابت علي الرغم من ممارستهم للنشاط التجاري لفترات طويلة قد تمدد لسبعة اعوام متتالية ولم يستطيعو تطوير مشاريعهم و تحقيق انجازات اخري .من ذلك اثبتت الدراسة ان هنالك علاقة قوية بين الادخار الثابت المصاحب للمشاريع الصغيرة و نجاح و استدامة المشاريع التي ينتهج اصحابها الادخار.

(4-28) أهم المعوقات التي تواجه اصحاب المشاريع الصغيرة و تحول دون الادخار

جدول (4-27) اهم المعوقات التي تواجه اصحاب مشروعات الصغير وتحول دون الادخار بصورة عامة

المشكلة	التكرار	النسبة المئوية
عدم توفر التمويل لاصحاب المشاريع الصغيرة	14	%28
ارتفاع تكاليف المعيشة و المشاركات الاجتماعية	18	%36
ضعف القوة الشرائية و ارتفاع اسعار المواد	5	%10
عدم وجود مواقع ثابتة و تنظيم للاسواق	8	%16
موسمية الاسواق	5	%10
الجملة	50	%100

المصدر: المسح الميداني2018م

الجدول (4-28) يوضح اهم المشاكل التي تواجه اصحاب المشروعات الصغيرة و تحول دون الادخار و ذلك حسب افادات المسهدفين . حيث تمثل مشكلة ارتفاع تكاليف المعيشة و المشاركات الاجتماعية من اكبر المشاكل التي تحول دون الادخار و تعمل علي تاكل راس المال و تليها مباشرة عدم توفر التمويل بنسبة 28% و ذلك يرجع انعدام الخدمات البنكية في الريف و صعوبة التعامل معها . و كما ان هنالك مشاكل اخري حسب افادات المستهدفين تتمثل في ضعف القوة الشرائية و ارتفاع اسعار السلع و المواد و عدم وجود مواقع ثابتة و تنظيم الاسواق الريفية و بالاضافة موسمية الاسواق في الريف.

(4-29) أهم توصيات المستهدفين

جدول (4-28) اهم التوصيات التي اوصي بها المستهدفين

التوصية	التكرار	النسبة المئوية
الاهتمام باصحاب المشاريع الصغيرة بسن القوانين و التنظيم	14	%28
توفير و تسهيل التمويل لاصحاب المشاريع الصغيرة	30	%60
تطوير و تدريب اصحاب المشاريع الصغيرة	2	%4
عمل صناديق ذاتية	4	%8
الجملة	50	%100

المصدر: المسح الميداني2018م

من خلال نتائج الجدول (4-29) اوصي اصحاب المشاريع الصغيرة المستهدفين بضرورة توفير و تسهيل اجراءات التمويل حيث تمثل هذة التوصية 60% و تليها التوصية الخاصة الاهتمام باصحاب المشروعات الصغيرة و تمثل ب28% و ذلك من خلال تنظيمهم و تدريبهم و تسهيل كل الاجراءات التي تساعدهم في زيادة دخلهم

الباب الخامس

ملخص النتائج ، الخلاصة و التوصيات

يحتوي هذا الباب علي ملخص النتائج التي توصل اليها الباحث و خلاصة البحث اضافة الي التوصيات

(1-5) ملخص النتائج

- غالبية المسهدفين من الرجال تمثل نسبتهم 64%
- معظم المستهدفين من الشباب دون سن ال40عاما حيث يمثلون 56%
- 60% من المستهدفين تلقوا تعليمهم فقط من الخلوة و مرحلة الاساس
- يمثل المتزوجين 76% من العينة المستهدفه.
- 52% من المستهدفين لديهم خبرات طويلة في ممارسة النشاط التجاري بصورة عامة .
- و يمثل الذين بدءوا مشاريعهم الحالية منذ 4 اعوام فاكثر 58% من العينة.
- تمثل المشروعات الصغيرة التجارية 62% من المشروعات المنفذة.
- 58% من اصحاب المشاريع الصغيرة المستهدفين ليس لديهم تراخيص من السلطات المحلية.
- 78% من اصحاب المشاريع الصغيرة يديرون مشاريعهم بانفسهم.
- 68% من المشاريع الصغيرة المنفذة انشئت بناءا علي حوجة السوق .
- مول 76% من اصحاب المشاريع الصغيرة مشاريعهم ذاتيا من مواردهم الذاتية.
- 90% ليس لديهم حسابات بنكية
- 86% لديهم ادخار ثابت .
- 54% لديهم ادخار يومي .
- 36% من اصحاب المشاريع الصغيرة مشارك في صناديق الختة المحلية.
- 60% منهم يصرف مدخراتة المتراكمة علي التعليم و الصحة و تطوير المشاريع .
- 74% من اصحاب المشاريع الصغيرة المستهدفين استطاعوا تطوير مشاريعهم منذ الانشاء.
- استطاع 38% منهم من استغلال المدخرات باضافة منتجات جديدة وفقا لحوجة السوق .
- 84% من المستهدفين ليس لديهم دفاتر لتسجيل الوارد و المنصرف اليومي.
- 94% غير متدرب في ادارة المشاريع الصغيرة .

- 96% ليس منطوي تحت تنظيم او جسم قانوني يساعدهم و يدافع عن حقوقهم.
- يمثل ارتفاع تكاليف المعيشة و المشاركات الاجتماعيه و ضعف القوة الشرائيه و ارتفاع اسعار السلع و المواد و موسمية الاسواق 66% من المشاكل التي تؤثر علي تاكل المدخرات و راس المال.
- 60% من اصحاب المشاريع الصغيرة المستهدفين اوصوا بضرورة توفير التمويل.

(2-5) الخلاصة

هدفت هذه الدراسة بصفة اساسية الي التعرف علي دور الادخار المصاحب للمشاريع الصغيرة علي نجاح و استدامة هذه المشروعات باسواق قري (البانجديد،الديسة المحطة و هارون المحطة) ريفي شمال الدمازين بولاية النيل الازرق.

وبعد تحليل البيانات خلصت الدراسة الي ان هنالك علاقة بين ممارسة الادخار و نجاح و استدامة المشروعات الصغيرة و ذلك عند المقارنة بين الادخار و اعمار المشاريع الصغيرة و التطور و النجاح الذي حدث لها . بينت الدراسة ان هنالك وعي باهمية الادخار و ممارسته و علي الرغم من ذلك ليس هنالك تغطيه للبنوك في الريف و كذلك بينت ايضا عدم الاهتمام بهذه الشريحة الاقتصادية المهمه من قبل الدولة . وقد اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بهم و ذلك بالرعاية و التنظيم و التدريب و التمويل لمشروعاتهم.

(3-5) التوصيات

بناءً علي نتائج الدراسة خرج الباحث بالتوصيات الاتية

- ❖ توصية لاصحاب المشاريع الصغيرة
  - ✓ ضرورة المواصلة في نهج الادخار و ذلك بالانتظام في صناديق ادخارية جماعية لزيادة رؤوس اموال المشاريع الصغيرة .
  - ✓ الاهتمام بالرصد الدائم للوارد و المنصرف
  - ✓ عدم الخلط بين المجاملات الاجتماعية و العمل الاستثماري الصغير.
- ❖ توصية الي ادارة محلية الدمازين .
  - ✓ ضرورة تخطيط الاسواق الريفية و تسهيل تقديم الخدمات المصاحبة لها.
  - ✓ تسهيل عملية التراخيص التجارية السنوية.
- ❖ البنوك و المؤسسات التمويليه .
  - ✓ الانتشار و فتح افرع و نوافذ للبنوك و المؤسسات التمويليه في المناطق الريفية
  - ✓ تسهيل عملية فتح الحسابات و الاجراءات التمويليه .
  - ✓ التركيز علي اصحاب المشروعات الصغيرة و ابتكار ضمانات تسهل عليهم الحصول علي القروض الميسرة من البنوك و المؤسسات.
- ❖ حكومة الولاية ممثلة في وزارة المالية و الاقتصاد الولائيه .
  - ✓ ضرورة الاهتمام باصحاب المشروعات الصغيرة و ذلك بسن القوانين و التشريعات التي تسهل تنظيم قطاع المشروعات الصغيرة و الاهتداء بالتجارب الدولية في ذلك .
  - ✓ انشاء ادارة في وزارة المالية تعني بتطوير قطاع المشروعات الصغيرة .
  - ✓ الزام كل المؤسسات التمويلية و البنوك بالانتشار في المناطق الريفيه.
  - ✓ تشجيع الصناعات الصغيرة التحويليه و تسهيل عملية التمويل و الانشاء.

المراجع

- المحروق،ماهر حسن (مايو2006م) المشروعات الصغيرة و المتوسطة و اهميتها و معوقاتها – مركز المنشات الصغيرة و المتوسطة جمهورة مصر العربية.
- الشمري،رمضان الشراح و المبيريك تركي (2006م) بعنوان ادارة و تنظيم المشروعات الصغيرة – الكويت.
- العوضي رفعت (1981م) مقال بعنوان الادخار في الاقتصاد الاسلامي – مجلة الامة العدد 11 جمهورية نصر العربيه.
- الاسرج، حسين عبدالمطلب (2007م) المشروعات الصغيرة و دورها التنموي – جمهورية مصر العربية .
- الاسرج، حسين عبدالمطلب (2006م) سلسلة كتب الاهرام الاقتصادي العدد 229 القاهرة ، مطابع مؤسسة الاهرام.
- الكتاب الابيض (2016م) تقدم الصين في مجال مكافحة الفقر و حقوق الانسان – الحكومة الصينية .
- طشطوشي هايل (2010م) مقال في الادخار في الاسلام موسوعة الاقتصاد و التمويل الاسلامي.
- عوض، محمد هاشم (2005م) ورقة بعنوان دور صغار المنتجين و الحرفين في النشاط الاقتصادي العدد 20 من مجلة الصناعة و التنمية السودان.
- فوزي ابوجزر (2006م) المشروعات الصغيرة و المتوسطة و اهميتها في الحد من البطالة في فلسطين .
- فتحي، صقر محمد (2004م) ندوة بعنوان واقع المشروعات الصغيرة و المتوسطة و اهميتها الاقتصادية شريحة رقم 8 جامعة القاهرة – جمهورية مصر العربيه.
- كينز، اللورد جون مايناردد (1936م) النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود
- لودرميلك و لايتوس Lowdermilk and Laitos، 1981: 691).
- جبرا، كمال محمود (2015م)– التامين وادارة المخاطر – الاردن.
- لسان العرب لابن منظور ، دار صادر ، بيروت مادة (ذخر) 302/4
- تقرير مؤتمر كيمبردج للتنمية (1948م) البريطانية.

- تقرير مؤتمر جوهانسبرغ (2002م) – للتنمية المستدامة جنوب افريقيا.
- تقرير المؤتمر الدولي للبيئة و التنمية (1992م)– ريودي جانيرو البرازيل .
- تقرير مستقبلنا المشترك (1987م) – الذي صدر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج غرو هارلم برونتلاند.
- تقرير مستقبلنا المشترك (1983م) – اللجنة الدولية للتنمية و البيئة نيويورك.
- تقرير البنك الدولي (2016م) بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.
- تقرير وزارة الزراعه ولاية النيل الازرق 2018م
- تقرير الجهاز المركزي للاحصاء ولاية النيل الازرق 2018م
- منظمة الاغذية و الزراعه العالمية الفاو (1989م).
- وزارة الضمان و الرعاية الاجتماعية (يونيو2014م) تقرير عن بطالة الخريجين.الخرطوم السودان.
- البندي، عاصم عبدالنبي احمد، مقال الصناعات الصغيرة في مصر و دورها في تداعيات الازمة العالمية مقال علي الانترنيت علي الرابط التالي :

1- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=97585&eid=52

- دورية جسر التنمية (سبتمبر 2002م) العدد التاسع المعهد العربي للتخطيط الكويت.
- الموقع المصري المتخصص في دراسات الجدوى الاقتصادية والمشاريع الصغيرة: .(كنانة اون لاين2002). (www.kenanaonline.com).

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة جمع معلومات بغرض البحث العلمي

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير

بعنوان الادخار المصاحب للمشروعات الصغيرة و اثرة في نجاحها و استدامتها

التاريخ /.....

المحلية ..... الادارية ..... القرية / السوق

.....

الاسم .....

النوع : ذكر ( ) انثي ( )

1- العمر : (20 الي 30 عام) (31- 40) (41- 50) (51- 59) (اكثر من 60 عام)

2- المستوي التعليمي امي ( ) خلوه( ) اساس( ) ثانوي ( ) جامعي ( ) فوق الجامعي( )

3- الحاله الاجتماعية متزوج ( ) اعزب ( ) مطلق ( ) ارمل ( )

عدد افراد الاسرة (1- 3) (4- 7) (8 فما فوق)

4- عدد التلاميذ و الطلاب ..... اساس ( ) ثانوي ( ) جامعي ( )

5- متي بدأءت النشاط التجاري (1-2 سنه) (3-4 سنة) (5-6سنة) (7سنة فاكثر)

6- عمر بداية المشروع الحالي (1 – 12 شهر) (1 – 3 سنوات) (4 – 6 سنوات) (7 سنوات فاكثر)

7- نوع المشروع الحالي تجاري ( ) صناعي ( ) حرفي ( ) خدمي ( )

8- مسمي المشروع .....

9- هل لديك ترخيص من السلطات المحلية نعم ( ) لا ( )

10- طبيعه النشاط التجاري جمله ( ) قطاعي ( ) اخري ( )

كم يبلغ راس المال عند بداية المشروع ..... كم يبلغ راس مالك الان .....

11- كم يبلغ عدد العاملين بالمشروع (عامل واحد) (2- 5عامل) (اكثر من 5 عمال)

12- من اين اتتك فكرة المشروع

وراثه من الاسرة ( ) 2- من الاصحاب و الاصدقاء ( ) 3- الحوجة لمثل هذا المشروع في السوق ( )

13- ما هو مصدر تمويل مشروعك

1- ذاتي ( ) 2- الاقارب و الاصدقاء ( ) 3- ورثه ( ) 4- بنك ( )

14- هل لديك حساب بنكي نعم ( ) لا ( )

15- هل سبق لك ان تم تمويلك من البنوك او اي مؤسسه للتمويل الاصغر: نعم ( ) لا ( )

اذا كانت الاجابة بنعم كم حجم التمويل الذي منحته .....

16- هل لديك ادخار ثابت نعم ( ) لا ( )

اذا كانت الاجابة بنعم 1- يومي ( ) 2- شهري ( ) 3- وقتما ربحت ( )

17- كم تساوي نسبه ادخارك من صافي الارباح

(1 – 5%) (6 – 10%) (11 – 15%) (16 – 20%)

18- فيما تصرف مدخراتك المتراكمه

(التعليم) (الصحه) (انشاء مشاريع جديدة) (تطوير مشروعك الحالي) (كل ما ورد)

19- منذ ان بداءت مشروعك الحالي هل طورته نعم ( ) لا ( )

( ) في عرض المنتجات ( ) اضافة منتجات جديدة ( ) اخري .....

20- من خلال مشروعك هل استطعت ان تحقق انجازات اخري نعم ( ) لا ( )

اذا كانت الاجابة نعم حدد

بناء منزل ( ) فتح مشروع اخر مماثل ( ) اخري .....

21- هل لديك دفتر حسابات راتب تسجل فيه المنصرفات و الارباح و الخسائر نعم ( )لا ( )

22- هل سبق ان تم تدريبك في ادارة المشاريع الصغيرة نعم ( ) لا ( )

اذا كانت الاجابة بنعم حدد الجهه .....

23- هل انت مشارك صندوق محلي (ختة) نعم ( ) لا ( )

24- هل المجتمع المحلي بصورة عامه يهتم بالادخار كثقافه: نعم ( ) لا ( ) الي حد ما ( )

25- هل تنصح زملائك بضرورة الادخار نعم ( ) لا ( )

26- هل انت عضو في جسم قانوني يضمكم كاصحاب للمشروعات الصغيرة نعم ( ) لا ( )

اذا كانت الاجابة بنعم حدد .....

- من وجهة نظرك كصاحب مشروع صغير ماهي اهم المشاكل التي تواجهكم و تحول دون الادخار بصورة عامة

1- .....

2- .....

3- .....

4- .....

5- .....

ماهي اهم مقترحاتك و توصياتك .

1- .....

2- .....

3- .....

4- .....

5- .....